AFRICAN UNION | **UNION AFRICAINE**

الاتحاد الأفريقي

UMOJA WA AFRIKA | **UNIÃO AFRICANA**

UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية السابعة
والثلاثون
17-18 فبراير 2024
أديس أبابا، إثيوبيا

Assembly/AU/Dec.866-902(XXXVII)
Assembly/AU/Decl.1-4(XXXVII)
Assembly/AU/Res.1-2(XXXVII)

الأصل: إنجليزي

المقررات، الإعلانات، القرارات وكلمة الشكر

مقرر
بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، الذي يقدمه فخامة السيد بول كاجامي،
رئيس جمهورية رواندا

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما** مع الارتياح بالتقرير النهائي الذي أعده فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، مناصر عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي.
2. **يثنى** على الرئيس كاجامي لالتزامه وإنجازاته في تنفيذ عملية الإصلاح **ويحيط علما أيضاً** بطلبه تعيين رئيس دولة آخر لمواصلة دعم برنامج الإصلاح بصرامة وإعفائه من ولايته.
3. **يؤكد مجددا** ضرورة تعزيز الاتحاد وإنشاء نظام حوكمة للاتحاد الأفريقي لجعله مناسبا للغرض وتمكينه من التصدي للتحديات المتعددة الجوانب وغير المسبوقة التي تواجهها أفريقيا، **ويؤكد عزمه** على ضرورة وضع الصيغة النهائية لأولويات الإصلاح المتبقية، وهي إعادة هيكلة ما تبقى من أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساتها ومكاتبه، فضلا عن بحث مسألة تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.
4. **يقرر** تعيين فخامة الرئيس وليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا مناصرا جديدا للاتحاد الأفريقي للإصلاح المؤسسي، **ويطلب** من رئيس المفوضية ووحدة تنفيذ الإصلاح تقديم الدعم اللازم للمناصر الجديد بغية ضمان تأديته لولايته بنجاح لوضع الصيغة النهائية لأولويات الإصلاح المتبقية في فبراير 2025.
5. **يطلب** من المناصر تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر خلال الدورة العادية المقبلة للمؤتمر في فبراير 2025.
6. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

مقرر

بشأن التقرير عن تقييم الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063، واعتماد الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063 وإطلاقها، المقدم من قبل فخامة الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار الوثيقة. Assembly/AU/3(XXXVII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1164(XL) الذي كلف المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد بقيادة عملية تقييم الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 ووضع الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063.

2. **يعتمد** تقرير المناصر المعني بأجندة 2063 بشأن المشروع الخاص ويعلن عن إطلاق الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063؛ وتضمنت عناصر الإطلاق نشر نسخ من النسخة المختصرة ونسخة إطلاق الخطة العشرية الثانية لتنفيذ اجندة 2063 والبيانات الصحفية ورسائل وسائل التواصل الاجتماعي وتوزيع البنود الترويجية الأخرى حول الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063.

3. **يعرب عن تقديره** للجنة المتابعة الوزارية المعنية بتنفيذ أجندة 2063، ولجنة السفراء المعنية بأجندة 2063، والمناصر المعني بأجندة 2063، فخامة السيد الحسن واتارا رئيس جمهورية كوت ديفوار وفريقه لتوجيهاتهم المستمرة والتزامهم بتنفيذ أجندة 2063 لتحقيق أفريقيا التي نريدها؛

4. **يعرب أيضا عن تقديره** للدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. ووكالة الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة أمانة الدعم المشترك لتعاونهم المستمر والعمل الممتاز الذي تم إنجازه في تنفيذ المشروع الخاص؛

5. **يجدد التأكيد** على مقرري المجلس التنفيذي **EX.CL/Dec.807(XXIV)** و**EX.CL/Dec.998(XXXII)Rev1** اللذين يسلطان الضوء على هيكل وولاية اللجنة الوزارية ولجنة السفراء **ويقر** بأهمية الاستمرار على هذا النحو لأغراض الكفاءة؛

6. **يطلب** من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تسريع عملية إضفاء الطابع المحلي على خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة 2063 ومواءمتها مع خططها الوطنية والإقليمية للتنمية؛

7. **يؤكد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء والشركاء بتوفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب لتمكين الاتحاد الأفريقي من تنفيذ برامجه بطريقة مستدامة وقابلة للتنبؤ.

مقرر
بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في افريقيا

إنّ المؤتمر؛

1. **يجيز** تقرير مجلس السلم والأمن بشأن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، **ويشيد** بمجلس السلم والأمن لجهوده المتواصلة في التصدي لتحديات السلم والأمن التي تواجه القارة؛ **يشجع** جميع الدول الأعضاء والشركاء على مواصلة احترام ودعم تنفيذ مقررات مجلس السلم والأمن، وكذلك المشاركة في الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء مجلس السلم والأمن في مايو 2024؛ للتفكير في حالة السلم والأمن في القارة.

2. **يشيد** بحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وشعب إثيوبيا للعمل من أجل تحقيق السلام المستدام وتعزيز الحوار الوطني والمصالحة؛ **يحث** الأطراف على تسريع وضمان التنفيذ الكامل لاتفاق الوقف الدائم للأعمال العدائية، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ **ويرحب** بصرف مليون دولار أمريكي من صندوق احتياطي الأزمات التابع لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي من أجل دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمنطقة تيغراي؛ **يحث** الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والبنك الأفريقي للتنمية، والشركاء الآخرين للاتحاد الأفريقي، على مواصلة دعمهم من أجل تنفيذ اتفاق الوقف الدائم للأعمال العدائية؛ **يعرب عن تقديره** للفريق الرفيع المستوى المعني بإثيوبيا والمفوضية لدعمهم المستمر من أجل تنفيذ عملية السلام الإثيوبية؛ **يشيد** ببعثة الاتحاد الأفريقي للرصد والتحقق والامتثال في إقليم تيغراي لرصد امتثال الأطراف لتنفيذ اتفاق السلام؛ **ويناشد** الشركاء الدوليين مواصلة دعم جهود إثيوبيا لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار الفعالين في إقليم تيغراي والأقاليم المجاورة؛

3. **يؤكد** من جديد استعداد الاتحاد الأفريقي المستمر لدعم حكومة وشعب إثيوبيا في سعيهما لتحقيق السلام الدائم في البلاد؛

4. **يشيد** بحكومة الصومال الفيدرالية بقيادة فخامة الرئيس حسن شيخ محمود على التقدم الذي تم إحرازه، وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة على التضحيات المقدمة في دعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في القتال ضد حركة الشباب؛ **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الثنائيين، زيادة دعمهم لجهود الحكومة الفيدرالية في هذه المرحلة الحاسمة، بما في ذلك تعزيز تشكيل القوات من أجل إضعاف حركة الشباب وهزيمتها في نهاية المطاف، وكذلك من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي وتوسيع نطاق مبادرات تحقيق الاستقرار، بما في ذلك في المناطق المحررة حديثًا؛ يشيد بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الآخرين لدعمهم المالي واللوجستي المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ **يقر ويشيد** بالتقدم المحرز في نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية ويوجه المفوضية، بالتشاور مع الحكومة الفيدرالية الصومالية، والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة، والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نقل المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى حكومة الصومال الفيدرالية ، بما في ذلك الخفض المقرر في المرحلة الثالثة في يونيو 2024 والخروج النهائي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في ديسمبر 2024، **ويدعو** المفوضية وحكومة الصومال الفيدرالية إلى اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على المكاسب والتضحيات التي تم تقديمها على مدار 17

عامًا الماضية من مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ **ويرحب** بصرف مبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي من مرفق احتياطي الأزمات التابع لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي ومبلغ 19,068,914 دولارًا أمريكيًا من مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لسد فجوة التمويل البالغة 25,895,129 دولارًا أمريكيًا في عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

5. **يعرب عن قلقه العميق** إزاء التوتر المستمر بين جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وجمهورية الصومال الفيدرالية، في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين إثيوبيا والمنطقة الشمالية من الصومال (أرض الصومال) في 1 يناير 2024 وتأثيرها على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة؛ **يؤكد من جديد** التزامه ودعمه القويين للحفاظ على وحدة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها وسيادتها، بما في ذلك جمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية؛ وبالتالي، يدعو البلدين إلى وقف التصعيد والدخول في حوار هادف من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة؛

6. **يشيد** بفخامة الرئيس سلفا كير ميارديت والنائب الأول للرئيس الدكتور رياك مشار تيني، والقادة السياسيين في جنوب السودان، لالتزاماتهم المستمرة تجاه تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه لحل النزاع في جنوب السودان؛ **يهنئ** الرئيس سلفا كير لتعيين قيادة اللجنة الوطنية للانتخابات، واللجنة القومية لمراجعة الدستور، ومجلس الأحزاب السياسية، مما يمهد الطريق لبدء العمليتين الدستورية والانتخابية؛ **ويجدد دعوته** إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها لتسريع تنفيذ الجوانب المعلقة من الاتفاق المعاد تنشيطه لحل النزاع في جنوب السودان، ولا سيما عملية وضع الدستور والعمليات الانتخابية، **ويحث** على إجراء مناقشة سياسية فورية رفيعة المستوى من قبل جميع الأطراف الموقعين من أجل معالجة جميع القضايا العالقة؛ **يدعو** حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها إلى النشر الفوري للقوات الموحدة الضرورية التي تم تدريبها، والبدء في تدريب الدفعة الثانية لضمان أمن وحماية المدنيين في البلاد، وتنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ **يجدد دعواته** من أجل رفع التدابير العقابية المفروضة على جنوب السودان، ولا سيما العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة، من أجل تهيئة بيئة مواتية لحكومة الوحدة الوطنية للتنفيذ الكامل للمهام الانتقالية المعلقة، بما في ذلك تمكين الحكومة من تجهيز القوات الموحدة الضرورية للقيام بمهام الأمن القومي بشكل فعال؛ **يشجع** حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على تعميم المشاركة النشطة للنساء والشباب لتعزيز عمليات صنع القرار الشاملة؛ **يناشد** الدول الأعضاء تقديم الدعم الفني والمالي للعملية الانتخابية من أجل إتمام التحول الديمقراطي؛ **يناشد** المجتمع الدولي تقديم الدعم الإنساني للسكان الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، والتي تفاقمت بسبب تدفق العائدين واللاجئين من السودان؛

7. **يدين بأشد العبارات** القتال المستمر وغير المبرر في السودان والذي أدى إلى خسائر في الأرواح وتدمير للممتلكات، بما في ذلك البنية التحتية العامة الحيوية؛ **يجدد التأكيد** على الحل العسكري للأزمة غير موجود وأنه يجب على الأطراف أن توقف الأعمال العدائية فوراً ودون قيد أو شرط لتسهيل وصول الإمدادات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لملايين السودانيين المحاصرين في النزاع وبدء الحوار السياسي؛ **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن تعمل بشكل وثيق مع أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لتسريع إطلاق حوار سياسي سوداني شامل بالكامل؛ **يؤكد من جديد** الحاجة إلى جهد دولي واحد منسق لحل الأزمة في السودان، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبدعم من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والشركاء الدوليين الرئيسيين، واستناداً إلى خارطة طريق الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى اتفاق سلام شام لحل أزمة السودان؛ **يشيد** برئيس المفوضية لتعيين أعضاء الفريق المخصص الرفيع المستوى المعني بالسودان، وبالتحديد الدكتور محمد

بن شمباس، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات البنادق (الرئيس)؛ د. سبيسيوسا واندیرا كازيبوي، نائب رئيس جمهورية أوغندا السابق (عضواً)؛ والسفير فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص السابق لرئيس المفوضية لدى الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (عضوا)؛ **يشجع** الفريق على العمل مع جميع أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك النساء والشباب، من أجل ضمان عملية شاملة نحو استعادة السلام والاستقرار، بالإضافة إلى إقامة عملية انتقال سياسي بقيادة مدنية؛ **ويناشد** أصحاب المصلحة السودانيين والدول المجاورة والمجتمع الدولي التعاون مع الفريق؛ **يشدد** على ضرورة قيام الجهات الخارجية، بما في ذلك دول الجوار، بالتوقف والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان من أجل عدم تفاقم النزاع؛ **يعرب عن قلقه** إزاء الوضع الإنساني في دارفور وكردوفان والخرطوم، وكذلك في منطقة أبيي الإدارية، وانتشار النزاع إلى أجزاء من البلاد؛ **ويدعو** جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان؛

8. **يحيط علما** بوضع خارطة الطريق للفترة الانتقالية وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في بوركينا فاسو؛ **ويحث** السلطات الانتقالية على التعجيل بتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالفترة الانتقالية نحو استعادة النظام الديمقراطي الدستوري، وفقا لقرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال الآليات المالية القائمة، بما في ذلك المرفق الاحتياطي لمواجهة الأزمات، مواصلة تقديم الدعم الفني والمالي اللازم للعملية الانتقالية؛ **ويشدد على الحاجة** إلى عملية انتقالية شاملة لضمان الملكية الوطنية؛ **ويحث** في هذا الصدد السلطات الانتقالية على رفع الحظر المفروض على أنشطة الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، من أجل تعزيز عملية انتقال سياسي شاملة وتشاركية وذات مصداقية؛ **ويدعو** المفوضية إلى تفعيل الآلية المشتركة لرصد المرحلة الانتقالية، بما يتماشى مع قرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل التنفيذ الفعال لخارطة الطريق الخاصة بالمرحلة الانتقالية؛ **ويطلب أيضا** من الدول الأعضاء والشركاء الدوليين دعم العملية الانتقالية، فضلا عن جهود السلطات الانتقالية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومعالجة التحديات الإنسانية؛

9. **يلاحظ** إنشاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات وعملية مراجعة الدستور في إطار تنفيذ خارطة الطريق للفترة الانتقالية في مالي؛ **ويعرب عن قلقه العميق** إزاء تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها مبدئيا في فبراير 2024؛ **ويدعو** السلطات الانتقالية إلى إجراء الانتخابات خلال فترة زمنية مقبولة؛ **ويعرب عن قلقه** إزاء انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي و نقض السلطات الانتقالية المالية اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 المنبثق عن عملية الجزائر؛ **ويشجع** السلطات الانتقالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية والإنسانية؛ **ويدعو** السلطات الانتقالية إلى الإسراع في تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وضمان العودة السريعة إلى النظام الدستوري؛

10. **يرحب** بنتائج القمة العادية الرابعة والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عُقدت في 10 ديسمبر 2023 بقيادة فخامة السيد بولا أحمد تينوبو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ **ويحيط علما** بالبيان **ويحث** السلطات الانتقالية في النيجر على التعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في وضع خارطة طريق انتقالية ذات مصداقية وشاملة، من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري، والإفراج غير المشروط عن الرئيس محمد بازوم والمعتقلين الآخرين؛

ويعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني **ويحث** السلطات الانتقالية على التعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام إلى البلد؛

11. **يعرب عن قلقه** إزاء إنشاء تحالف دول الساحل **ويحث بقوة** السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر على إعادة النظر في قرارها بروح تعزيز التكامل الأفريقي؛ **يلاحظ ببالغ القلق** البيان المشترك لكل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر الذي انسحبت بموجبه من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، **ويدعو** السلطات إلى الدخول في حوار مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز أجندة التكامل الأفريقية بما يتوافق مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

12. **يعرب عن قلقه** إزاء تعثر الجدول الزمني للفترة الانتقالية وتقلص الحيز السياسي والمدني في غينيا؛ **ويحث بقوة** السلطات الانتقالية على ضمان تنفيذ الجدول الزمني للفترة الانتقالية نحو العودة السريعة إلى النظام الدستوري؛ **ويكرر دعوة** المفوضية إلى تفعيل آلية مراقبة العملية الانتقالية في غينيا، وفقًا للبيان [PSC/PR/COMM.1030(2021)] الصادر في 10 سبتمبر 2021؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع السلطات الانتقالية على تنفيذ خارطة الطريق للفترة الانتقالية؛

13. **يعرب عن قلقه** إزاء محاولة الانقلاب في سيراليون والانتهاكات الأمنية في غينيا بيساو؛ **ويكرر التأكيد** على عدم تسامح الاتحاد الأفريقي إطلاقا مع التغييرات غير الدستورية للحكومات؛ **ويؤكد من جديد** التزام الاتحاد الأفريقي بصون السلم والأمن والاستقرار في البلدين؛

14. **يعرب عن قلقه العميق** إزاء تدهور الوضع الأمني والإنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويدين بشدة** استمرار الهجمات التي تشنها حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى والقوى الهدامة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدنيين؛ **ويجدد دعوته** حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والجماعات المسلحة الأخرى إلى وقف الأعمال العدائية، ووضع السلاح والدخول في حوار بدون شروط من خلال عمليتي لواندا ونيروبي؛ **يرحب** بجهود تنشيط إطار التعاون في مجالي السلم والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الصادر في فبراير 2013، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الرباعي المعني بتنسيق ومواءمة مبادرات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، وهي جماعة شرق أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، بمشاركة الأمم المتحدة؛ **يدعو** إلى إعادة تنشيط عمليتي لواندا ونيروبي بقيادة رئيس جمهورية أنجولا جواو لورنسو، ورئيس جمهورية كينيا السابق أوهورو كينياتا على التوالي من أجل تعزيز التقدم المحرز حتى الآن، **ويشيد** بالقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لمساهمتها في جهود صنع السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، **ويرحب** بالدعم المالي المقدم من المرفق الاحتياطي لمواجهة الأزمات التابع لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي، إلى القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا؛ **ويشيد** بقوات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لنشر بعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 15 ديسمبر 2023، **ويدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لنشر مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛ **ويشيد أيضا** بالشعب الكونغولي لجهوده الجماعية في ضمان إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية إلى حد كبير؛ **ويدعو** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الاستجابة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، **ويشدد على ضرورة** تعزيز بلدان منطقة البحيرات الكبرى التزاماتها تجاه إيجاد حل سلمي للنزاع من خلال إطار التعاون في مجالي السلم والأمن؛

15. **يشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ **ويشجع** السلطات على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنجاح تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، **ويدعو** الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق السياسي للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الانضمام إليه، **ويدعو** الحكومة إلى مواصلة جهودها لضم هذه الحركات إلى عملية السلام؛ **ويحث** الحكومة على ضمان إجراء الانتخابات المحلية بطريقة شاملة وشفافة وحرة ونزيهة تلبي تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى؛ **ويشجع** البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ذات الصلة والشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة الآخرين على مضاعفة جهودها من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات الواردة في إعلان ياوندي الصادر في 27 أبريل 2022 بشأن مسألة النزوح البشري القسري الناجم عن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ **ويطلب** من مجلس الأمن للأمم المتحدة رفع حظر الأسلحة بشكل كامل للسماح للبلاد بالاستجابة للتحديات الأمنية التي تواجهها بشكل مناسب؛ **ويشيد** ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لجهودها المتواصلة من أجل حماية المدنيين والحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

16. **يدين بشدة** الانقلاب العسكري الذي حدث في الجابون في 30 أغسطس 2023؛ **ويدعو** إلى العودة السريعة إلى النظام الدستوري؛ **ويحيط علما** باعتماد الميثاق الانتقالي؛ **ويشدد** على ضرورة قيام السلطات الانتقالية بضمان الظروف المواتية لإجراء حوار وطني شامل؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعم العودة السريعة للنظام الدستوري؛

17. **يشيد** بحكومة موزامبيق في جهودها الرامية إلى التصدي لآفة الإرهاب والتطرف العنيف في كابو ديلجادو وغيرها من المناطق المتضررة؛ **ويشيد** بمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لنشرها بعثة السادك في موزمبيق، وبمفوضية الاتحاد الأفريقي لدعمها المالي والفني واللوجستي للبعثة؛ **ويدعو** إلى تعزيز التنسيق والتعاون بهدف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة؛

18. **يشيد** بالتقدم السياسي الكبير الذي تم إحرازه في ليبيا نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية؛ **ويؤكد** على ضرورة توحيد البلاد من خلال عملية مصالحة وطنية شاملة لتعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي؛ **ويشجع** المجلس الرئاسي على إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة في أقرب وقت ممكن؛ **ويشيد** بفخامة الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، لجهوده الحثيثة ولعقد قمة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في 5 فبراير 2024، والتي اعتمدت نداء برازافيل لتسريع عملية السلام والمصالحة في ليبيا؛ **ويتطلع** إلى عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في 28 أبريل 2024 في سرت، ليبيا، باعتباره ضرورة حتمية لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والاستقرار في ليبيا؛

19. **يحيط علما** بالبعد التنموي للهجرة **ويشيد** بالجهود والتدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية لحماية حقوق المهاجرين الأفريقيين؛ **ويؤكد** على الدعوة الموجهة من خلال الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، بما في ذلك عوامل الجذب والدفع، على المستويين القاري والدولي؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة شاملة حول قضية الهجرة غير الشرعية وآثارها على السلم والأمن في القارة وتقديم نتائج الدراسة إلى مجلس السلم والأمن؛ **ويحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التمسك الراسخ بالتزاماتها بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، مع احترام القيم الأفريقية التي تعطي الأولوية للتضامن الأفريقي؛

20. **يحث** الدول الأعضاء التي صدقت على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم على تقديم تقاريرها للمراجعة من قبل منهاج الحكم الأفريقي؛ **ويرحب** بخطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، **ويحث** المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى على العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والدول الأعضاء لضمان تنفيذها نحو أفريقيا تتسم بالحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان؛

21. **يهنئ** الدول الأعضاء التي نجحت في إجراء انتخابات خلال الفترة التي يشملها التقرير، **ويحث** الدول الأعضاء على تنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم من أجل منع الأزمات المتعلقة بالانتخابات، **كما يحث** الدول التي لم توقع وتصدق بعد على الميثاق على القيام بذلك؛ **ويشيد** بالمفوضية لما قدمته من دعم للدول الأعضاء خلال الانتخابات، بما في ذلك نشر بعثات الدبلوماسية الوقائية **ويحث** الدول الأعضاء على تقديم دعمها لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛

22. **يحث** الدول الأعضاء على مضاعفة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء التغييرات غير الدستورية للحكومات؛ **ويوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسريع الانتهاء من دراسة شاملة وموضوعية حول الأسباب الجذرية/ الدوافع الهيكلية وتأثير التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا؛

23. **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم وتمكين المنظمات المحلية المشاركة بفعالية في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تقديم الدعم لبرامج العدالة الانتقالية، مع التركيز على تعزيز المصالحة وتضميد الجراح والتماسك الاجتماعي، وإجراء مراجعة شاملة، بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، لاستقلال القضاء والمجالات المدنية والأطر القائمة، مع خطة عمل محددة لمعالجة الانتهاكات الدستورية وتعزيز الضمانات القانونية؛

24. **يشجع** الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة والميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية؛

25. **يعرب عن القلق** إزاء استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة، **ويصدر توجيها** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، بتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والشركاء دعم جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تواجه تحدي الألغام الأرضية، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها في مجال إزالة الألغام الأرضية؛ **ويطلب كذلك** من المفوضية والمجتمع الدولي دعم الدول الأعضاء في تطوير الخبرات المحلية من أجل وضع استراتيجية شاملة لأطر الحد من الأسلحة، وإزالة الألغام الأرضية، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ **يصدر توجيها** إلى المفوضية بتعزيز دعمها للدول الأعضاء في استخدام إصلاح قطاع الأمن كأداة حاسمة لمنع النزاعات، بما في ذلك من خلال دمج مؤشرات إدارة قطاع الأمن في أنظمة الإنذار المبكر للنزاعات القارية والإقليمية؛

26. **يثني** على الجزائر لتنظيمها ورشة العمل الإقليمية الأفريقية حول مكافحة الألغام يومي 30 و31 مايو 2023 في الجزائر العاصمة، والتي دعت إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم البلدان الأفريقية التي لا تزال متأثرة بالألغام، و**يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على تعميق التعاون مع الشركاء للحصول على المساعدة الفنية والمالية اللازمة وتمكين الدول الأعضاء من تنفيذ عملية إزالة الألغام

بنجاح في غضون الإطار الزمني المحدد، طبقا لاتفاقية تحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا).

27. **يجيز** السياسة المنقحة لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات؛ و**يطلب** من المفوضية العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لتنفيذ التدابير اللازمة لتنفيذها بفعالية، **ويهنئ** فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ومناصر الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، على التزامه وقيادته الثابتين؛

28. **يشيد** بالدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد لدعمها الثابت للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات؛ **يقر** بالتقدم الكبير الذي حققته القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في القضاء على جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد؛ **ويدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء إلى دعم الجهود الجارية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ، بما في ذلك إعادة توطين النازحين وإعادة إدماج المقاتلين المستسلمين؛ و**يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار الإقليمي التي تنفيذها لجنة حوض بحيرة تشاد؛

29. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمواصلة تحسين القوة الأفريقية الجاهزة، وعلى وجه التحديد، في تطوير إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للامتثال والمساءلة في عمليات دعم السلام، ومشروع سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن الاختيار والفرز وحماية المدنيين؛

30. **يشير** إلى الهيكل المعتمد للقاعدة اللوجستية القارية وفقًا للمقرر EX.CL/Dec.1168(XLI) ؛ و**يؤكد مجددا دعوته** للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تخصيص التمويل الكافي لتنفيذ الهيكل المعتمد بحلول 31 ديسمبر 2024؛ **ويشيد** بالدول الأعضاء لتقديمها الدعم لقاعدة اللوجستيات القارية، من خلال نشر موظفين على نفقتها الخاصة ريثما يتم تعيين الموظفين وفقًا للهيكل المعتمد؛ **يصدر توجيها** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقديم دعم كبير في شكل معدات من قاعدة اللوجستيات القارية إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والحكومة الفيدرالية الصومالية من أجل تعزيز قدراتهما التشغيلية؛ **يشيد** بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتقدم المحرز نحو استكمال إنشاء المستودع اللوجستي للجماعة في لونجي، سيراليون، وفي هذا الصدد، **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية التي قدمت طلبات، خاصة الإيكواس مع الوصول إلى تجهيزات القاعدة اللوجستية القارية لتمكينها من مواجهة التحديات الأمنية في أقاليمها.

31. **يدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية إلى دعم التنفيذ الناجح للمناورة البحرية القارية التي ستقوم بها القوة الأفريقية الجاهزة في إطار أماني أفريقيا الثالث قبل نهاية عام 2024؛

32. **يشيد** بالدول الأعضاء للتقدم المحرز في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ **يشجع** الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي على ضمان تخصيص الموارد الكافية لمسائل المرأة والسلم والأمن وتعميم أجندة المرأة والسلم والأمن في أنشطة الاتحاد؛ **يؤكد** على ضرورة حماية النساء والشباب والأطفال والفئات الضعيفة في أوضاع النزاع والأزمات، بما في ذلك ضد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم إلى البلدان المعنية لوضع وتنفيذ برامج إعادة تأهيل للنساء والفتيات المتضررات من النزاعات، ولا سيما من العنف والاعتداء الجنسي؛

33. **يشيد** بفخامة إيفاريست ندايشيمي، رئيس جمهورية بوروندي ومناصر الاتحاد الأفريقي لمسائل الشباب والسلم والأمن لجهوده الدؤوبة في تعزيز أجندة الشباب، والتنظيم الناجح للحوار القاري الثاني بين الشباب في بوجومبورا؛ **يشيد أيضًا** بتخرج الفوج الثاني من سفراء الشباب الأفريقيين من أجل السلام لجهودهم الدؤوبة في دعم جهود السلم والأمن والحوكمة في أقاليمهم خلال فترة عملهم ويشكرهم على خدماتهم؛ **ويهنئ** الفوج الثالث من سفراء الشباب الأفريقيين من أجل السلام؛ **ويحثهم** على بذل الجهود لإشراك شباب أقاليمهم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة؛ **يدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ الإطار القاري للشباب والسلم والأمن، بما في ذلك من خلال تطوير خطط العمل الوطنية؛ **ويشجع أيضا** الدول الأعضاء على الاستثمار في الشباب من حيث بناء قدرات البحث والإرشاد ومبادرات التنمية التي تمكن الشباب من القيام بأدوارهم بنشاط في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الأصعدة المحلية والإقليمية والقارية، فضلا عن وضع أطر سياسات لتعزيز تمكين الشباب، بما في ذلك من خلال ريادة الأعمال؛

34. **يشيد** بالجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لإنشاء منظومة لحماية الطفل كعنصر من عناصر منظومة السلم والأمن الأفريقي على الصعيد القاري، وللدعم الفني الذي تواصل تقديمه لتحقيق هذا الهدف، **ويكرر** في هذا الصدد الطلب الذي قدمه إلى رئيس المفوضية لتعيين مبعوث خاص لمسائل الأطفال في أوضاع النزاع للدعوة إلى حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وتعزيز سياسة الاتحاد الأفريقي؛

35. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالشراكة مع لجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الأفريقية، لتنشيط عمليتي نواكشوط وجيبوتي في ضوء التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وفي هذا الصدد، **يطلب** من المفوضية تعزيز التنسيق والتعاون الوثيق بين هاتين العمليتين وغيرهما من الآليات الأمنية القائمة، مثل مبادرة أكرا، من بين آليات أخرى؛

36. **يدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية إلى تجديد التزامها بإسكات البنادق في القارة بحلول 2030؛ و[1]في هذا السياق، **يشجع** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية على مواصلة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا؛

37. **يثني** على الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون العابر للحدود الوطنية (اتفاقية نيامي) وصدقت عليها، و**يشجع** الدول الأعضاء التي لم تفعل بعد على القيام بذلك؛ **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على دعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن تحسين الحوكمة المتكاملة للحدود؛

38. **يشجع** الدول الأعضاء والشركاء على دعم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب، من أجل تمكين المركز من تنفيذ ولايته بفعالية؛ و**يوافق على** تغيير اسم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب إلى مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب؛ **ويلتمس من** مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بمراجعة نظامه الأساسي وهيكله، وفقا للإجراءات القانونية الواجبة، من أجل تحسين أوجه التآزر، في إطار الإصلاحات المؤسسية، وفقا لما طلبته الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر القمة وتقديم تقرير عن ذلك للمؤتمر؛

المملكة ترى .«الآمرة القواعد» مفهوم إلى بالإشارة يتعلق فيما المشترك الأفريقي الموقف من 38 الفقرة على تحفظها عن المغربية المملكة أعربت في المختصة الأجهزة جانب من قطعية قاعدة القوة استخدام حظر اعتبار المطاف نهاية في يمكن ،الدولي للقانون التدريجي التطوير إطار في أنه المغربية
[1].التدريجي وتطويره الدولي القانون تدوين ولاية إليها تسند التي المتحدة الأمم

39. **يرحب** بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي ودعمها لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، يؤكد الجهود التي يبذلها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجزائر ومناصر الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، ومقترحاته الملمومسة من أجل القضاء على هذه الآفة.

40. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي لتعميم مراعاة مسائل المناخ والسلم والأمن في أنشطة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن ولمشاركتها في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي بالإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2023؛ **ويؤكد من جديد** ضرورة وضع موقف أفريقي موحد بشأن تغير المناخ والسلم والأمن؛

41. **يشيد** بجهود منصة تبادل المعرفة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية **ويحثها على** مواصلة تسهيل التعلم عبر الأقاليم بشأن منع النزاعات، وبناء القدرة على الصمود كجزء من الجهود المبذولة لضمان التنفيذ الفعال لخارطة الطريق الرئيسية بشأن إسكات البنادق؛

42. **يثني** على الشبكة الأفريقية لمراكز التفكير من أجل السلم، لجهودها؛ **ويشجعها على** مواصلة بناء علاقة منظمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومراكز التفكير الأفريقية لتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة والمعلومات للنهوض بقضايا السلم والأمن والحوكمة في القارة؛

43. **يحيط علماً** باستخدام مرفق احتياطي الأزمات التابع لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي لدعم أنشطة القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وتنفيذ اتفاق الوقف الدائم للأعمال العدائية في إثيوبيا، والمشاريع التجريبية كمستفيدين رئيسيين من صندوق السلام للاتحاد الأفريقي؛ وفي هذا الصدد، **يحث** الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والقطاع الخاص والشركاء، على زيادة الدعم في تعبئة المزيد من الموارد لصندوق السلم ومرفق احتياطي الأزمات؛ **ويفوّض** سلطته للمجلس التنفيذي لتحديد المستويات المناسبة للمرفق لعام 2025؛

44. **يرحب** بالقرار رقم 2719 (2023) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتباره خطوة مهمة نحو ضمان توفير تمويل مناسب ومستدام وقابل للتنبؤ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من المساهمات المقررة للأمم المتحدة؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل عن كثب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، لتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار إلى مجلس السلم والأمن بحلول يونيو 2024؛

45. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير اسم المبنى الذي يستضيف إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن الجديدة من "مبنى مواليمو جوليوس نيريري للسلم والأمن" إلى "مبنى مواليمو جوليوس نيريري للشئون السياسية والسلم والأمن" وكذلك تسمية قاعة الجلسات العامة للمبنى باسم "قاعة مجلس السلم والأمن"؛

46. **يجي أيضاً** الموقف الأفريقي الموحد بشأن تطبيق القانون الدولي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفضاء السيبراني؛ و**يشجع** الدول الأعضاء على إصدار بيانات وطنية للموقف بشأن تطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني، والمشاركة بشكل نشط في المنتديات الإقليمية والدولية المتعلقة بإدارة الفضاء السيبراني، بما في ذلك في الأمم المتحدة؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعميم وتعزيز الموقف الأفريقي الموحد بشأن تطبيق القانون الدولي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفضاء السيبراني على نطاق واسع، بما في ذلك في المنتديات المتعددة الأطراف بشأن

الفضاء السيبراني، ولا سيما في الأمم المتحدة، فضلاً عن مواصلة تقديم المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات للدول الأعضاء بشأن تطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني؛

47. **يُقر أيضاً** بالنتائج التي خَلُصت لها الخلوة الخامسة عشر لمجلس السلم والأمن حول أساليب عمله التي عقدت في نوفمبر 2023 في تونس العاصمة، بتونس؛ ونتائج عملية بانجول التي عقدت في ديسمبر 2023 في بانجول، بجامبيا؛ ونتائج الخلوة المشتركة الثالثة لمجلس السلم والأمن والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي عقدت في ديسمبر 2023 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا؛ ونتائج الندوة العاشرة الرفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا المنعقدة في ديسمبر 2023 في وهران بالجزائر؛ **ويؤكد على أهمية** ضمان تنفيذ هذه النتائج بالكامل نصاً وروحاً؛

48. **يشيد** بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة (A3) في التعبير الفعال عن المواقف والمصالح الأفريقية المشتركة داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتعزيزها والدفاع عنها؛ **ويثني على** كل من الجابون وغانا لتمثيلهما المثالي لأفريقيا في مجلس الأمن خلال فترة ولايتهما؛ و**يهنئ** كل من الجزائر وسيراليون على انتخابهما في مجلس الأمن لمدة عامين، **ويتطلع** إلى مساهمتهما إلى جانب موزمبيق في التعبير الفعال عن المواقف والمصالح الأفريقية المشتركة في مجلس الأمن للأمم المتحدة وتعزيزها والدفاع عنها.

مقرر

بشأن نتائج اجتماع الدورة العادية الخامسة عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1220(XLIII) الصادر في 14 يوليو 2023 بشأن تقرير اجتماع الدورة العادية الخامسة عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن؛
2. **يحيط علما أيضا** بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، **ويطلب** من المفوضية، بالعمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، متابعة الأنشطة المبينة في التقرير من أجل التنفيذ؛
3. **يقرر** إرجاء النظر في مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الاحتياطية الأفريقية إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في فبراير2025؛
4. **يعتمد** مشروع الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة في عمليات دعم السلام، ومشروع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين في عمليات دعم السلام، ومشروع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن اختيار وفرز الموظفين لعمليات دعم السلام؛

مقرر

بشأن إحاطة اللجنة المختصة للمؤتمر حول نتائج المشاورات الإقليمية الثانية بشأن النظر في مراجعة المادة 5 (2) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن تمشيا مع مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.844(XXXVI)

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر **Assembly/AU/Dec. 844(XXXVI)** الصادر عن المؤتمر خلال دورته السادسة والثلاثين المنعقدة في فبراير 2023 بشأن نتائج المشاورات حول النظر في البروتوكول المتعلقة بإنشاء مجلس السلم والأمن وفي إنشاء لجنة رؤساء الدول الرفيعة المستوى المختصة.
2. **يلاحظ** أنّ هذه اللجنة لم تنشأ وأنه بناء على ذلك، لم يصدر التقرير عن المشاورات بشأن مراجعة المادة 5(2) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن.
3. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، تحت إشراف رئيس الاتحاد الأفريقي، إشراك الدول الأعضاء من خلال المشاورات الإقليمية حول هذه المسألة، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر في عام 2025.

مقرر
بشأن تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا

إن المؤتمر؛

1. **يشيد** بفخامة الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، بالتنسيق الوثيق مع المجلس الرئاسي الليبي، لجهوده الحثيثة لجمع كافّة الليبيين في مؤتمر المصالحة الوطنية، المقرر عقده في 28 أبريل 2024، في سرت، ليبيا، باعتباره ضرورة حتمية لتعزيز السيادة والوحدة الوطنية والازدهار والاستقرار في ليبيا؛
2. **يجيز** "نداء برازافيل من أجل التعجيل بعملية السلام والمصالحة في ليبيا"، الذي اعتمده أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، في برازافيل، جمهورية الكونغو، في 5 فبراير 2024؛
3. **يشدد** على ضرورة تقارب وتكامل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي من أجل تجنب ازدواجية الجهود في ليبيا؛
4. **يجدد دعوته** جميع الأطراف الخارجية إلى التوقف، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، لأن ذلك يقوض الحقوق الأساسية للشعب الليبي وتطلعاته المشروعة إلى السلام والازدهار والتنمية؛
5. **يجدد الدعوة** إلى انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، بما يتماشى مع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2020؛
6. **يشيد** برئيس المفوضية على جهوده **ويشجعه** على مواصلة العمل من أجل التحضير والتنظيم الناجح لمؤتمر المصالحة.

مقرر بشأن تقرير الاستعراض الرابع لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية المقدم من دولة السيد أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديموقراطية ومناصر الاتحاد الأفريقي للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بتوصية المجلس التنفيذي الواردة في تقرير الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، المنعقدة في نوفمبر 2023؛
2. **يشيد** بمعالي السيد ابيي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ومناصر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على قيادته الممتازة والتزامه بتعزيز المساءلة المتبادلة.
3. **يحيط علما** بإنجازات تقرير المراجعة الرابع لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في، **ويعرب عن قلقه** من كون القارة بعيدة المسار الصحيح لتحقيق أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وغاياته بحلول عام 2025؛
4. **يلاحظ** أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه على مدى عقدين من الزمن، إلا أن طموحات القارة وتطلعاتها في إطار أجندتي مابوتو ومالابو لم تتحقق. وقد تفاقم هذا التحدي بسبب القضايا العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، والنزاعات، وتفشي الأوبئة، والتراجع الاقتصادي؛ وبالتالي، هناك حاجة إلى الحفاظ على نقاط القوة في جدول أعمال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مع تعديلها وتعميقها للاستجابة للقضايا الناشئة؛
5. **يجيز** تقرير المراجعة الرابع لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛
6. **يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة على تجديد التزاماتهم تجاه البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتباره خطة تحويلية لأفريقيا من أجل تحقيق نمو قائم على الزراعة؛
7. **يناشد** الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية استخدام مختلف المنصات المتاحة لنشر التقرير الرابع للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية واستخدامه على أوسع نطاق ممكن لتحفيز الحوار والمناقشات وتغييرات السياسات؛
8. **يطلب** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية -النيباد تعزيز آلية التنسيق المركزية المتعددة القطاعات القائمة من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛
9. **يشجع** المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مواصلة القيام بدور حاسم في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وعلى وجه الخصوص، إدارة عملية المراجعة لفترة السنتين؛
10. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء العمل على تحسين جودة البيانات ودمج عملية تقرير المراجعة في الأنظمة الوطنية للإحصاء والرصد والتقييم. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الفنيين، تحقيق التآزر بين عمليات المراجعة لفترة السنتين والخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والمراجعات القطاعية المشتركة.

مقرر بشأن سبل مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين والأولويات المبدئية التي يتعين السعي لتحقيقها

إن المؤتمر؛

إذ يستحضر مقرر المؤتمر Assembly/AU.Dec.845(XXXVI) الذي ينص على أن رئيس الاتحاد الأفريقي يمثل الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين بمساعدة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يرحب مع التقدير بمقرر قمة قادة مجموعة العشرين في نيودلهي 2023 القاضي بجعل الاتحاد الأفريقي عضوا دائما في مجموعة العشرين؛

وإذ يرحب كذلك مع التقدير بقرار جنوب أفريقيا، العضو الأفريقي الدائم الوحيد الحالي في مجموعة العشرين، تبادل الدروس المستفادة من مجموعة العشرين مع الاتحاد الأفريقي من خلال لجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يؤكد من جديد استعداده للاستفادة من مكانة أفريقيا في الاقتصاد العالمي وكذلك المساهمة في جهود مجموعة العشرين لمواجهة التحديات العالمية الناشئة؛

وإذ يحيط علما بمقرر المجلس التنفيذي،

1. **يقرر** الطرائق التالية لمشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين وكذلك الأولويات المبدئية التي يتعين العمل عليها.

أولا. المشاركة في قمة قادة مجموعة العشرين

2. **يؤكد من جديد** على مقرره السابق Assembly/AU.Dec.845(XXXVI) الذي ينص على أن رئيس الاتحاد الأفريقي يمثل الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين بمساعدة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
3. **يطلب** من رئيس المفوضية اقتراح مواقف على المؤتمر ليتم طرحها باعتبارها مواقف أفريقية مشتركة في مؤتمرات قمة قادة مجموعة العشرين؛
4. **يطلب** من رئيس الاتحاد الأفريقي، بمساعدة رئيس المفوضية، إطلاع المؤتمر على نتائج مؤتمرات قمة قادة مجموعة العشرين في دورات المؤتمر التي تعقد في شهر فبراير من كل عام.

ثانيا. المشاركة في الاجتماعات الوزارية

5. **يعين** رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، يساعده رئيس المفوضية، لتمثيل الاتحاد الأفريقي في اجتماعات وزراء خارجية مجموعة العشرين؛
6. **يعين كذلك** رؤساء اللجان الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي، بمساعدة المفوضين المعنيين، لقيادة الوفود الأفريقية في الاجتماعات الوزارية القطاعية لمجموعة العشرين؛
7. **يطلب** من رئيس اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، بمساعدة مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن، حضور اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، بمساعدة المفوض (المفوضين) المعنيين؛
8. وفي هذا الصدد، **نشجع** جميع الوزراء على المشاركة بفعالية في عمل مختلف اللجان الفنية المتخصصة؛

9. **يطلب** من الممثلين الوزاريين لدى مجموعة العشرين اقتراح مشروع المواقف الأفريقية الموحدة من خلال اللجان الفنية المتخصصة لبحثها من قبل المجلس التنفيذي قبل طرحها في الاجتماعات الوزارية وقمم القادة لمجموعة العشرين.

ثالثا. المسؤول الرفيع المستوى ومساعده

10. **يطلب** من رئيس المفوضية تعيين مسؤول رفيع المستوى معني بمجموعة العشرين؛

11. **يطلب كذلك** من المسؤول الرفيع المستوى المعني بمجموعة العشرين الذي يتم تعيينه، القيام بما يلي:

(أ) الانضمام إلى قادة مجموعة العشرين الآخرين في التخطيط والتفاوض وصياغة جدول أعمال قادة مجموعة العشرين كل عام؛
(ب) تعزيز مصالح الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين؛
(ج)تعزيز مواقف أفريقيا في المفاوضات المتعلقة بإعلانات قادة مجموعة العشرين؛
(د) بصفته جهة الاتصال لمجموعة العشرين، يجب على المسؤول الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي التنسيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي) بشأن المواقف التي سيتم تقديمها في مختلف الاجتماعات الوزارية وفرق العمل ومجموعات العمل لمجموعة العشرين من أجل التأكد من قيام الاتحاد الأفريقي بإعداد المواقف الموحدة قبل كل اجتماع لمجموعة العشرين بوقت طويل والتحدث بصوت واحد في اجتماعات مجموعة العشرين؛
(ه) تنسيق تقديم التقارير في الوقت المناسب من الاجتماعات الوزارية ومجموعات العمل وفرق العمل لمجموعة العشرين من قبل ممثلي الاتحاد الأفريقي في هذه الاجتماعات والتي ستكون مدخلات في إعداد التقرير السنوي لرئيس الاتحاد الأفريقي إلى المؤتمر بشأن مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين خلال العام السابق.

12. **يطلب** من رئيس الاتحاد الأفريقي تعيين مساعد للمسؤول الرفيع المستوى للقيام بما يلي:

(أ) العمل كجهة اتصال بين المفوضية ورئيس الاتحاد؛
(ب) العمل مع المسؤول الرفيع المستوى ونائبه؛
(ج)تقديم تقرير إلى رئيس الاتحاد بشأن المسائل المتعلقة بمجموعة العشرين.

13. **يقرر** مراجعة طرق المشاركة في مجموعة العشرين بعد سنة من المشاركة

رابعا. تمويل مشاركة أفريقيا في مجموعة العشرين.

14. **يرحب** بتعهدات البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بتوفير التمويل الأولي لمشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين؛

15. **يدعو** المؤسسات المالية الأفريقية الأخرى المتعددة الأطراف إلى تقديم تعهدات مماثلة؛

16. **يقرر** أن يتم الحصول على تمويل متطلبات المشاركة والعمل للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين (بما في ذلك تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية وغيرها) من مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي، والمنح المقدمة من المؤسسات المالية الأفريقية والشركاء الإنمائيين الرئيسيين الآخرين؛

17. **يطلب** من المفوضية إدراج ميزانية مشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماعات مجموعة العشرين وتقديم ميزانية تكميلية بحلول مارس 2024، وفقًا للنظم المالية للاتحاد الأفريقي.

خامسا. بموجب ذلك فإن المؤتمر:

18. **يفوّض** المجلس التنفيذي للتعامل مع قضايا مجموعة العشرين نيابة عن المؤتمر خلال الدورة العادية للمجلس التنفيذي في شهر يوليو، وعند الضرورة، عقد دورات استثنائية. وفي هذا الصدد، **يقرّر** تمديد انعقاد الدورة العادية لشهر يوليو بيوم إضافي لمناقشة الأمور المتعلقة بمجموعة العشرين إذا اقتضت الضرورة ذلك.

مقرر
بشأن تقارير منتدى رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، يقدمه فخامة يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون ورئيس الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما** بتقرير القمة الثالثة والثلاثين للمنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران لرؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران المنعقدة في 7 فبراير 2024؛
2. **يجدد التأكيد على** أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تظل أداة محلية للحكم الرشيد في أفريقيا، تم وضعها في عام 2003 وانضمت إليها طوعا أربع وأربعون (44) دولة عضوا تمثل أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛
3. **يهنئ** فخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لانتخابه رئيسًا جديدًا لمنتدى رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين للمراجعة المتبادلة بين الأقران، **ويشيد** بفخامة السيد يوليوس معاد بيو، رئيس جمهورية سيراليون والرئيس المنتهية ولايته لمنتدى رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين للمراجعة المتبادلة بين الأقران، لقيادته المتميزة والتزامه تجاه الآلية، بما في ذلك إكمال الاستعراضات المستهدفة بنجاح فيما يتعلق بآلية التغييرات غير الدستورية للحكومة في القارة؛ وإجراء الاستعراضات القطرية والمراجعات المستهدفة; وانضمام المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الآلية الأفريقية وإعداد وتقديم تقرير الحكم الأفريقي لعام 2023 إلى المؤتمر؛
4. **يشيد** برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سعادة السيد موسى فكي، والرئيس التنفيذي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، البروفيسور إيدي مالوكا، لجهودهما الدؤوبة والمتميزة في تسريع إدماج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في منظومة الاتحاد الأفريقي وضمان تنفيذ الآلية الأفريقية لولايتها؛
5. **يؤكد على** المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI)، الذي شدد فيه المؤتمر مجددا الحاجة إلى تعزيز قدرة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على تنفيذ ولايتها الموسعة وتعزيز استقلالها الوظيفي؛
6. **يشدد** على ضرورة تزويد الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بموارد بشرية كافية ومخصصات في الميزانية لتنفيذ ولايتها دون عوائق؛
7. **يستحضر كذلك** مقرره السابق Assembly/AU/Dec.631(XXVIII)، الذي رحب فيه المؤتمر بالالتزام نحو تنشيط الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وأهمها تبادل نموذج الآلية والخبرة والمعرفة مع أقاليم أخرى من العالم، وتحديد معايير الاعتراف الدولي بالآلية وتعزيزها؛
8. **يقر مع التقدير الكبير** بجهود آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران لدعم القدرات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في رصد وتقييم أجندة 2063/أجندة 2030 من خلال التقارير الوطنية

الطوعية، ومجتمع ممارسات تخطيط التنمية الوطنية وأنشطة التعلم من الأقران خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة؛

9. **يشيد** بشراكة الأمانة القارية لآلية المراجعة المتبادلة بين الأقران مع الأمم المتحدة وأجهزتها مسترشدة بإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ أجندة 2030 وأجندة 2063؛ **ويقر** بأن الشراكات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة، ومركز تحليل السياسات الأوروبية، والبنك الأفريقي للتنمية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين ضرورية لتنفيذ البرامج القارية الهامة التي تنفذها الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

10. **يؤكد مجددا** أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الحكم الرشيد والتحول الاقتصادي في القارة؛ ويحيط علما بعرض جمهورية سيراليون لاستضافة المنتدى الأفريقي الثالث الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة المقرر عقده في نوفمبر 2024؛

11. **يقدر** دعم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لإدارة الموارد لإصلاح الخدمة المدنية في سيراليون في إطار تنفيذ توصيات المراجعة المستهدفة لسيراليون بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومة؛

12. **يعرب عن تقديره** لجمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية مصر العربية لتوفير فرص التعلم من الأقران ونقل المعرفة لجعل الخدمة المدنية أكثر مهنية وشاملة في سيراليون؛

13. **يشير** إلى مقرره السابق Assembly/AU/Dec.686(XXX) الذي رحب فيه المؤتمر بالخطوات المتخذة لوضع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كأداة للإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات في القارة، في سياق الانسجام والتآزر بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، وهيكل الحكم الأفريقي؛

14. **يحيط علما مع الارتياح الكبير** بعقد الخلوة السنوية المشتركة الثانية بين هيئة الشخصيات البارزة وهيئة حكماء الاتحاد الأفريقي، والخلوة السنوية المشتركة الثالثة بين الآلية الأفريقية ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، التي عقدت في ديسمبر 2023، في جوهانسبرغ، جمهورية جنوب أفريقيا؛ **ويجيز** استنتاجات الخلوة المشتركة الثانية بين هيئة الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية وهيئة حكماء الاتحاد الأفريقي، وإطار التعاون بين هيئة الشخصيات البارزة التابعة للاتحاد الأفريقي وهيئة حكماء الاتحاد الأفريقي، واستنتاجات الخلوة المشتركة الثالثة بين الآلية الأفريقية وهيئة الحكماء ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي؛ **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي ضمان تنفيذها على وجه السرعة؛

15. **يشجع** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، على مواصلة تنظيم الخلوة المشتركة بين هيئة الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وهيئة حكماء الاتحاد الأفريقي، والخلوة المشتركة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي؛

16. **يشيد مع التقدير** بتقرير المراجعة المستهدفة لجمهورية موزمبيق بشأن قدرة الدولة على الصمود في مواجهة مختلف الصدمات والكوارث الطبيعية، **ويعرب** عن امتنانه لفخامة فيليبي نيوسي، رئيس

جمهورية موزمبيق لتفانيه في خدمة قضية الحكم الرشيد بجميع مظاهره الخمسة بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والعريضة؛

17. **يشجع** جمهورية موزامبيق على النظر في توصيات الدول الأعضاء بشأن تقرير الاستعراض المستهدف الذي قدمته إلى المنتدى الثالث والثلاثين لاستعراض السياسات، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بوضع وتنفيذ برنامج عملها الوطني، باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العريضة؛

18. **يهنئ** هيئة الشخصيات البارزة التي قادت الاستعراض المستهدف لموزمبيق على مرونتها والتزامها بعملية استعراض الآلية الأفريقية، وضمان نزاهة عملية الاستعراض واستقلالها ومهنيتها ومصداقيتها؛

19. **يشجع** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي لم تخضع للمراجعة المتبادلة بين الأقران على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء مراجعة قطرية متبادلة بين الأقران، وتقديم تقاريرها إلى المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

20. **يحث كذلك** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية التي تم استعراضها على تنفيذ خطط عملها الوطنية وتوصياتها لتوجيه الإصلاحات المؤسسية على المستوى الوطني وتجنب التحديات البارزة في الاستعراضات المتبادلة بين الأقران التي تجريها؛

21. **يقر مع التقدير** بالتقرير المرحلي الذي قدمته جمهورية مصر العربية بشأن تنفيذ تقرير المراجعة القطرية؛ **ويشيد** بفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية لقيادته المتميزة وجهوده المتواصلة لتحسين الحكم في بلاده وفي القارة؛

22. **يؤيد** قرار منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بتكليف أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالتعاون مع جهات الاتصال التابعة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم القمة الاستثنائية الثالثة تمشيا مع طلب جمهورية زامبيا؛

23. **يهنئ** جمهورية أفريقيا الوسطى لانضمامها باعتبارها الدولة العضو الرابعة والأربعين في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ **ويعرب عن تقديره** لفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لقراره الشجاع بالانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وهي منصة مملوكة لأفريقيا وقيادتها للتقييم الذاتي والتعلم من الأقران وتبادل الخبرات في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد؛

24. **يشجع** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم بعد إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على الانضمام إليها؛

25. **يحيط علماً مع الارتياح** بالتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران (2020-2024) ويشيد بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتحقيقها جميع مجالات الأولوية الرئيسية؛

26. **يوجه** الأمانة القارية للآلية الأفريقية ببدء عملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للفترة (2025-2028) والتي ستتم مواءمتها مع الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والخطة الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأفريقي؛

27. **يجيز** قرار المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران بأن الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تضع معيارا واضحا لاختيار أعضاء هيئة المراجعة المتبادلة بين الأقران ويجب أن يتم عرض أعضاء اللجنة والمعايير على المؤتمر خلال الجلسة العادية التالية للموافقة عليها. **ويوافق** على قرار المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران بوقف اختيار وتعيين أعضاء الهيئة الجدد حتى يتم وضع معيار واضح واعتماده من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي؛

28. **يعرب عن تقديره** لعضو هيئة المراجعة المتبادلة بين الأقران المتقاعد، الدكتور علي عبد الرحمن حجار من تشاد، لالتزامه الثابت بتحقيق ولاية الآلية الأفريقية للاستعراض المتبادل بين الأقران؛

29. **يرحب مع التقدير** بتعيين السفير إينونج مبيكوسيتا- ليوانيكا رئيسا لهيئة الشخصيات البارزة التابع للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والسفير الحنفي حسام الدين نائبا لرئيس هيئة الشخصيات البارزة التابع للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لمدة سنة واحدة (1)؛

30. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec/.851(XXXVI) بشأن تعيين الرئيس التنفيذي الجديد للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والطرائق وخارطة الطريق والملف الوظيفي والاختصاصات للمستشار المستقل لتعيين الرئيس التنفيذي الجديد والأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ ويشيد بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لالتزامها بهذا المقرر؛ **ويوصي** بمراجعة عملية وآلية اختيار الرئيس التنفيذي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

31. **يحيط علماً** بتوصية المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران بشأن تعيين الرئيس التنفيذي الجديد للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ ويقرر تعيين السفيرة ماري أنطوانيت روز-كواتر من جمهورية سيشيل في منصب الرئيس التنفيذي الجديد للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لمدة أربع (4) سنوات؛ **ويؤكد** دعم الاتحاد الأفريقي الكامل للسفيرة ماري أنطوانيت روز كواتر في تنفيذ مهمتها النبيلة. **ويعهد** إليها بتولي المسؤولية الكاملة والفعالة للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران باعتبارها الممثلة القانونية للمؤسسة؛

32. **يحيط علما** بالتغيير الوشيك في قيادة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في جميع هياكل الآلية في عام 2024 بما في ذلك تعيين الرئيس الجديد لمنتدى رؤساء الدول والحكومات التابع للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والرئيس الجديد للجنة المنسقين التابعة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والرئيس الجديد لهيئة الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والرئيس التنفيذي الجديد للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ **ويجيز** الآلية التي وافق عليها المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران والتي تهدف إلى ضمان الانتقال السلس بما في ذلك أداء الرئيس التنفيذي الجديد اليمين؛

33. **يعرب** عن تقديره الكبير للرئيس التنفيذي المنتهية ولايته البروفيسور إيدي مالوكا لقيادته الممتازة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وتفانيه ومساهمته في تحقيق أجندة الاتحاد الأفريقي 2063؛

34. **يحيط علماً** بالاحتفالات بالذكرى العشرين للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي أقيمت في ديسمبر 2023 في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وشكر سعادة السفير سيريل رامافوسا وشعب جنوب أفريقيا على استضافة هذا الحدث والأنشطة ذات الصلة؛ **ويشيد** بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للاحتفال الناجح واللامع بالذكرى العشرين للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

35. **يحيط علماً مع الارتياح الكبير** بعقد الندوة الخاصة للشباب بشأن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في ديسمبر 2023 في جوهانسبرغ، جمهورية جنوب أفريقيا، على هامش الاحتفالات بالذكرى العشرين للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ **ويجيز** استنتاجات الندوة الشبابية الخاصة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران **ويطلب** من الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، العمل بشكل وثيق مع الدولة العضو المضيفة لعقد الندوة الشبابية الرابعة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران خلال النصف الثاني لعام 2024؛

36. **يشير** إلى مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.720(XXXII) الذي قرر فيه المؤتمر أن تقوم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بإعداد تقرير الحكم في أفريقيا بالتعاون مع هيكل الحكم الأفريقي وأن يتم تقديمه كل سنتين (2) لبحثه من قبل المؤتمر في دوراته العادية؛

37. **يقرر** أنه ينبغي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أن تضع بالتعاون مع هيكل الحكم الأفريقي موضوع تقرير منتدى الحكم الأفريقي الرابع ومحور تركيزه وتقديم التقرير إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر المقرر عقدها في فبراير 2025؛

38. **يعرب عن امتنانه** للمنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران وجميع هياكل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والاتحاد الأفريقي لعملهم بلا كلل لضمان تحقيق الآلية لولايتها؛

39. **يهنئ** رئيس المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران، فخامة السيد يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، على القيادة الممتازة التي قدمها للآلية الأفريقية والنجاح الاستثنائي الذي حققته الآلية خلال فترة ولايته.

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/النيباد المقدم من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس مصر العربية

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛

2. **يجيز** استنتاجات وتوصيات الدورة الحادية والأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، التي عقدت في 13 فبراير 2024، بما يتماشى مع قواعد وإجراءات الاتحاد الأفريقي؛

3. **يستذكر** استنتاجات وتوصيات الدورة الأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، التي عقدت في 15 فبراير 2023، **ويلاحظ** التقدم الذي أحرزته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في معالجتها؛

4. **يجدد التأكيد** على الدور الحاسم الذي تؤديه لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد في توفير القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد وبرامجها؛

5. **يؤكد مجددا** استمرار أهمية وملاءمة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد باعتبارها الوكالة التنفيذية للاتحاد الأفريقي المكلفة بتنسيق البرامج الإنمائية، وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، وتعزيز التكامل الإقليمي نحو التعجيل بتحقيق أجندة 2063، فضلا عن تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية من خلال جملة أمور، من بينها الدعم الاستشاري القائم على المعرفة، وتنفيذ مجموعة كاملة من إجراءات تعبئة الموارد، والعمل كواجهة فنية لأفريقيا مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية؛

6. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي للقيادة وتقديم تقرير التقييم للعقد الأول من تنفيذ أجندة 2063 والصياغة اللاحقة لخطة التنفيذ العشرية الثانية، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي وضع اللمسات الأخيرة على جميع العناصر المتبقية في خطة التنفيذ العشرية الثانية وضمان اعتمادها بنجاح في الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2024؛

7. **يوعز** إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، من خلال زيادة الدعم المالي من الدول الأعضاء، بتعزيز قدرات وإمكانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجال البيانات والإحصاءات، للتنسيق وإضفاء الطابع المحلي والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063؛

8. **يستحضر** مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1143-1167(XL) الصادر في فبراير 2022، والذي يطلب من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد تسريع عملية إنشاء صندوق التنمية، **ويشيد** بالجهود المتواصلة التي تبذلها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في إعداد دراسة جدوى للصندوق تتناول الجوانب المالية والإدارية والهيكلية والبرنامجية للصندوق المقترح، لتقديمها إلى اللجنة التوجيهية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد وأجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي

ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر في الدورة الاستثنائية للجنة التوجيهية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد المقرر عقدها في النصف الأول من عام 2024؛

9. **يقر** بالتحديات الحاسمة المتعلقة بالتمويل المستدام لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، وفي هذا الصدد، **يقرّ** بالحاجة الملحة للدول الأعضاء لزيادة مساهماتها المالية في الجهود الإنمائية في القارة، بما في ذلك من خلال التمويل الذي يمكن التنبؤ به لتحقيق الأداء الأمثل لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد؛

10. **يستحضر** المقررات Assembly/AU/Dec 6-32 (II) الصادر في في مابوتو، والإعلان رقم 8، والمقرر Assembly/AU/Dec 268-288 (XIV) لعام 2010، الصادر في إثيوبيا، والمقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI) الصادر في 2018، بشأن أن تضطلع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بجمع المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء، **ويشيد** بالدول الأعضاء التي تقدم مساهمات طوعية لدعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، و**يحث** جميع الدول الأعضاء على الالتزام بهذه المقررات؛

11. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec. 283 (VIV) بشأن ضرورة أن تتمتع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، باعتبارها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، بالمرونة والسرعة اللازمتين لتنفيذ ولايتها. **ويحيط علما** بقيود الميزانية والتوظيف المفروضة على وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد **ويدعو** لجنة الممثلين الدائمين إلى مواصلة التحلي بالمرونة فيما يتعلق بسقف الميزانية والتوظيف لتمكين الوكالة من جذب الأفراد ذوي المؤهلات العالية وتنفيذ ولايتها؛

12. **يستحضر كذلك** مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1057(XXXV) الصادر في يوليو 2019، والذي اعتمد الهيكل الجديد المقترح لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد الذي سيتم تنفيذه على مدى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/ Dec.1217-1232(XLIII) الصادر في يوليو 2023 والذي وافق على إعادة تنظيم الهيكل المعتمد لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد. **وإذ يرحب** بالتقدم الذي أحرزته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في تنفيذ إعادة التنظيم، والذي يتعلق بنسبة 33% فقط من قدرات الموظفين المعتمدة، **ويلاحظ بقلق** قيود الميزانية التي تعيق التنفيذ الكامل للمقرر المذكور أعلاه، **ويحث** الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتوفير الموارد المالية لقدرة الموظفين للوكالة المعتمدة بالفعل بنسبة 100%؛

13. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.852 (XXXVI) الصادر في فبراير 2023 والذي طلب من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد استكشاف إمكانية توسيع وجودها الوطني والإقليمي مع الدول الأعضاء لتسريع تنفيذ البرامج ذات الأولوية لأجندة 2063، وفي هذا الصدد، **يرحب** بمشروع المقترح الخاص بإنشاء مثل هذا المخطط لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية وتحقيق أجندة 2063، **ويتطلع** إلى عرضه على اللجنة التوجيهية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر في الدورة الاستثنائية للجنة التوجيهية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد التي ستُعقد في النصف الأول من عام 2024؛

14. **يقدّر** جودة النتائج البرنامجية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في إطار المديريات المنشأة حديثا وهي الزراعة والأمن الغذائي والاستدامة البيئية، والبنية التحتية والتجارة والصناعة، ورأس المال البشري والتنمية المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الموارد والشراكات، وإدارة المعرفة والرصد والتقييم، والعمليات، وكذلك مكتب العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

15. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، الذي تم تقديمه واعتماده في اجتماع التنسيق نصف السنوي الخامس (نيروبي، 16 يوليو 2023) حول "قصة نجاح وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في تعزيز التكامل القاري والإقليمي وتحقيق أجندة 2063 بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية"، **ويحث** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد على البناء على هذه المكاسب من خلال التعاون المستمر مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في النهوض بأجندة 2063؛

16. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد لوضع تصور **"مبادرة فريق أفريقيا لتعبئة الموارد"** وتطويرها حيث تعمل هيئات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية " كهيئة واحدة"، لتوحيد وتعزيز جهود تعبئة الموارد عبر القارة ودعم التنفيذ بشكل أفضل للبرامج الإقليمية والوطنية ذات الأولوية التي تهدف إلى تحقيق أهداف وتطلعات الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063، **ويدعو** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد إلى ضمان أن تكون جميع هيئات الاتحاد الأفريقي جزءا من هذه المبادرة؛

17. **يقرر** تأجيل مشروع التقرير المرحلي للمبادرة الرئاسية للبنية التحتية إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي السادس للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في يوليو 2024، **ويرحب** في هذا الصدد بنية فخامة الرئيس سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا بصفته مناصر المبادرة الرئاسية للبنية التحتية، لعقد اجتماع افتراضي لجميع رؤساء دول وحكومات المبادرة الرئاسية للبنية التحتية الاثني عشر، قبل اجتماع التنسيق نصف السنوي، لتقديم مشروع التقرير المرحلي المنقح للمبادرة الرئاسية للبنية التحتية، للموافقة عليه. **ويقترح** أن تبحث لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد مشروع التقرير المرحلي للمبادرة الرئاسية للبنية التحتية. **ويطلب** من الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي ستعقد في أديس أبابا يومي 17 و18 فبراير 2024، أن تأذن لاجتماع التنسيق نصف السنوي السادس للاتحاد الأفريقي بدراسة واعتماد التقرير المرحلي للمبادرة الرئاسية للبنية التحتية؛

18. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد على إطلاق تقرير التنفيذ العشري لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، **ويعترف** بإنجازات برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في جميع أنحاء القارة خلال العقد الماضي؛

19. **يقرّ** بالدور الذي اضطلعت به وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في إدارة المعلومات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء القارة من خلال قاعدة بيانات البنية التحتية في أفريقيا، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية لجمع البيانات ذات الصلة، وكذلك بناء البنية التحتية والأنظمة والعمليات الملائمة لجمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي؛

20. **يطلب كذلك** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد إنشاء منبر تنسيق لتطوير البنية التحتية وتمويلها لضمان مواءمة برامج الشركاء وأولويات التمويل مع أهداف برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تعميم مشاريع المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية للبرنامج في الخطط الإنمائية الوطنية لضمان استفادة هذه المشاريع من ترتيبات إعداد الميزانية الوطنية؛

21. **يشجع** الدول الأعضاء على العمل مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لبناء قدرات إضافية على المستوى القطري، وضمان أن يصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من البرامج القطرية وإنشاء وكالات وطنية للذكاء الاصطناعي لتحسين استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان الأمن والسلامة (ذكاء اصطناعي مسؤول)؛ **ويوعز** إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتسريع تطوير إطار الإستراتيجية القارية للذكاء الاصطناعي وخطة العمل مع الأخذ في الاعتبار الوتيرة السريعة التي تتطور بها التكنولوجيا؛

22. **يحيط علما** بقرار اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة لوزراء التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي دعا إلى تجديد أنظمة التعليم والتدريب المهنيين والفنيين في القارة لتعزيز قابلية التوظيف، والشمولية، والقدرة التنافسية، والنمو الاجتماعي والاقتصادي؛ وفي هذا الصدد، **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لإطلاق مكتب أفريقا لمنبر وورلد سكيلز (WorldSkills Africa) ويدعو إلى إنشائه بالكامل في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد. **يحث** الدول الأعضاء على دعم مبادرة التعليم والتدريب المهني والفني التي تعد إحدى المبادرات الرئيسية التي تم اختيارها كجزء من الاحتفال بموضوع العام للاتحاد الأفريقي بشأن التعليم. **يهيب كذلك** بالدول الأعضاء دعم حكومة زامبيا، مستضيف مسابقة وورلد سكيلز أفريكا المقبلة في ليفينغستون في عام 2025 (WSZML2025).

23. **يشيد** بالتقدم الملحوظ المحرز في إطار خطة التنفيذ العشرية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في القارة، وبالالتزام والجهود والتعاونية التي يبذلها الشركاء الرئيسيون، مثل خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز، التي أدّت دورا محوريا في النهوض بالتصدي للإيدز في أفريقيا؛ **ويستذكر** مقرر الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.852(XXXVI، الذي أكد التزام المؤتمر بهدف إعلان أبوجا المتمثل في التمويل المحلي للصحة بنسبة 15%، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وضع خارطة طريق محددة التكاليف بالكامل حتى عام 2030 لدعم الاستجابة للإيدز، وضمان تعزيز النظم والأمن الصحي من أجل تنمية أفريقيا، وقرر عقد دورة استثنائية للمؤتمر في أقرب وقت ممكن بشأن القضاء على الإيدز بحلول عام 2030 ومعالجة وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والأمراض المعدية وغير المعدية المتوطنة في القارة؛ **ويشجع** الدعم المستمر الذي تقدمه خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز في نشر التدابير الأساسية نحو استدامة الاستجابة للإيدز والقضاء في نهاية المطاف على فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2030؛ **ويدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة الالتزام السياسي من خلال دعم إعادة تفويض خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة من الإيدز وضمان تجديد تمويل خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز الموجه لأفريقيا؛

24. **يقر** بالتقدم المحرز في تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية ويحث وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على إعطاء الأولوية لتفعيلها، والاستفادة من برنامج التنسيق التنظيمي للأدوية في أفريقيا. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد وضع إطار دعم فني للوكالة الأفريقية للأدوية بما يتماشى مع برنامج التنسيق التنظيمي للأدوية في أفريقيا، وبرنامج رصد السلامة الذكي للاتحاد الأفريقي، والبرامج الأفريقية للمكافحة المتكاملة لناقلات الأمراض؛

25. **يرحب** بإنشاء مركز الامتياز لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بشأن القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمرون في القاهرة، مصر. **ويعرب عن تطلعه** إلى دعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في تفعيل المركز ويدعو الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم الفني والمالي؛

26. **يرحب** بتقرير وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بشأن التمويل المناخي وأسواق الكربون في أفريقيا. **يوعز** إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بتطوير "المعايير الذهبية الأفريقية بشأن رصيد الكربون" بالتعاون مع الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء، وتعبئة الموارد من أجل تنفيذه بشكل فعال؛

27. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد تطوير برنامج قاري شامل للاستدامة البيئية وتغير المناخ والاقتصاد الأزرق لتنسيق الأنشطة بشكل فعال؛

28. **يقر** بالدور الحاسم للزراعة وتحول النظم الغذائية في التنمية المستدامة. **ويشيد** بالدعم الذي تقدمه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد للدول الأعضاء، **ويوعز** إليها، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوضع إطار ما بعد ملابو، مع إعطاء الأولوية للشمولية، والتكنولوجيات المبتكرة، والقدرة على التكيف مع المناخ، وإدماج مسائل الجنسين والشباب، وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة. **ويطلب** التعاون مع الشركاء في تعبئة الموارد لتصميم الإطار وتنفيذه؛

29. **يرحب** بقرارات مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بشأن الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. **ويقر** بضعف أفريقيا ويؤكد على إدارة مخاطر الكوارث ومبادرات التمويل. **يوعز** إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بالتعاون مع الوكالة الأفريقية لقدرات إدارة المخاطر وبرنامج الأغذية العالمي لإنشاء منبر قارية لأصحاب المصلحة في مجال إدارة مخاطر الكوارث وتوسيع نطاق المبادرات في جميع أنحاء أفريقيا مع الأعضاء والشركاء؛

30. **يشيد** بدور وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد في تسهيل تنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالتنسيق مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبما يتماشى مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023؛

31. **يرحب** بقرار قمة قادة مجموعة العشرين في نيودلهي 2023 بجعل الاتحاد الأفريقي عضوا دائما في مجموعة العشرين، **ويشير** إلى العمل البناء الطويل الأمد لوكالة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد مع مجموعة العشرين، **ويطلب** أن تكون وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد جزءا من الوفد الرسمي للاتحاد الأفريقي في قمم مجموعة العشرين؛

32. **يشيد** بالجودة الاستثنائية المستمرة للنتائج الفنية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد تحت قيادة الرئيسة التنفيذي ناردوس بيكيلي توماس؛

33. **يهنئ** فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، لقيادته الرشيدة للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد خلال العام الأول لرئاسة اللجنة؛

34. **يذكّر** بأن عضوية لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد للفترة من فبراير 2023 إلى فبراير 2025 هي كما يلي:

إقليم الوسط	إقليم الشرق	أقليم الشمال	إقليم الجنوب	إقليم الغرب

1. الكاميرون	6. إثيوبيا	11. **الجزائر***	16. ليسوتو	21. كوت ديفوار
2. جمهورية الكونغو الديمقراطية	7. كينيا	12. **مصر***	17. ملاوي	22. غانا
3. جمهورية أفريقيا الوسطى	8. رواندا	13.	18. **جنوب أفريقيا***	23. غينيا بيساو
4. غينيا الاستوائية	9. أوغندا	14.	19. زامبيا	24. **نيجيريا***
5. الجابون	10. تنزانيا	15.	20. زيمبابوي	25. **السنغال***

*** أعضاء مؤسسون لا يخضعون للتناوب**

رؤساء الدول والحكومات الثمانية (8) اللذين يرأسون المجموعات الاقتصادية الإقليمية		
26.	**المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**	
27.	**المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**	
28.	**الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية**	
29.	**اتحاد المغرب العربي**	
30.	**السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي**	
31.	**مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي**	
32.	**جماعة شرق أفريقيا**	
33.	**تجمع دول الساحل والصحراء**	

35. **يشير كذلك** إلى أنه وفقًا لقواعد إجراءات وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد واستنادًا إلى المشاورات الإقليمية، فإن النواب الأربعة (4) لرئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد للفترة من فبراير 2023 إلى فبراير 2025 هم كالآتي:

- النائب الأول – إقليم الوسط: شاغر.
- النائب الثاني – إقليم الجنوب: جمهورية جنوب أفريقيا.
- النائب الثالث – إقليم الغرب: شاغر.
- النائب الرابع/ المقرر - إقليم الشرق: جمهورية رواندا (بصفتها الرئيس المنتهي ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد).

36. تمشيا مع قواعد الإجراءات، **يحث** إقليمي الوسط والغرب على اختتام مشاوراتهما وانتخاب ممثليهما في هيئة مكتب لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد.

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، مقدم من فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بالتقرير الرابع والعشرين للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **ويجيز** نتائج وخطة عمل أويالا الصادرة عن القمة التشاورية الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. المنعقدة في أويالا، غينيا الاستوائية، في 24 نوفمبر 2023.

2. **يستحضر** المقررات Assembly/AU/Dec.853 (XXXVI)، Assembly/AU/Dec.564 (XXIV)، Assembly/AU/Dec.574 (XXV)، Assembly/AU/Dec.724 (XXXII).

3. **يجدد التأكيد** على الحاجة الماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة لتعكس الواقع الجيوسياسي الحالي والتهديدات الناشئة، ولا سيما الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا من خلال معالجة عدم تمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة وتمثيلها الناقص الفادح في الفئة غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

4. **يقر مع التقدير** بالتقدم المحرز من قبل لجنة العشرة في الدعوة والدفاع وتعبئة الدعم للموقف الأفريقي المشترك على النحو المنصوص عليه في توافق إيزولويني وإعلان سرت لعام 2005 بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

5. **يرحب**، في هذا الصدد، بالزخم الواسع والمتزايد المستمر لدعم وشرعية الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة والدعوة إلى معاملة أفريقيا كأولوية وحالة خاصة في عملية الإصلاح.

6. **يؤكد من جديد** التزامه الراسخ بالموقف الأفريقي الموحد المنصوص عليه في توافق إيزولويني وإعلان سرت باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل تمثيل أفريقيا الكامل في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

7. **يؤكد من جديد** أن التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد إصلاحه يعني:

1) ما لا يقل عن مقعدين (02) دائمين بجميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض.
2) خمسة (05) مقاعد غير دائمة.
3) أن الاتحاد الأفريقي يحتفظ بحق اختيار ممثليه للانتخاب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للعمل باسمه وبالنيابة عنه.

8. يطلب ما يلي:

1) أن تواصل لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في التحلي بالتركيز واليقظة في الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك تعبئة المزيد من الدعم للموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت.
2) أن تواصل لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة تكثيف مشاركتها مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أعلى مستوى سياسي للمتابعة والبناء على الارتباطات

السابقة الرامية إلى تعزيز وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة لدعم الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

3) ينبغي أن تواصل لجنة العشرة تكثيف مشاركتها مع جماعات المصالح والمجموعات الإقليمية الأخرى، والمجموعة الأفريقية في نيويورك، وأديس أبابا، والدول الخمس، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

4) على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تدرج مسألة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمن أولويات سياستها الخارجية في تعاملاتها مع الشركاء غير الأفريقيين، ولا سيما الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال القارة الأفريقية تتعرض له، دون مزيد من التأخير.

5) تقوم لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة أيضًا بمراجعة "الصيغة المشتركة" بشكل منتظم لإدراج بيانات رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال الجلسات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنصات المتعددة الأطراف مستقبلا. على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أن تعكس أيضًا في كلماتها الوطنية في افتتاح الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024 كلمة مشتركة موجزة لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد وتجديد الدعوة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

6) إن الموقف الأفريقي الموحد، على النحو المنصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت، هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لأفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تظل متماسكة بشأن جميع جوانب عملية الإصلاح وأن تستمر في التحدث بصوت واحد في وحدة الهدف حتى يتم تحقيق مطالب الموقف الأفريقي الموحد المنصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت.

7) بالنظر إلى الحالة الراهنة لعملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن إطار المفاوضات الحكومية الدولية المنشأ بموجب القرار 557/62 يمثل المنتدى الأكثر ملاءمة وشرعية لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

8) تقوم لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة "بالمشاركة الملائمة" في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، مسترشدة بتوافق إزولويني، وإعلان سرت، والوثيقة الإطارية لعام 2015، وخطة عمل أويالا، لدفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام.

9) لا يجوز لأفريقيا أن تنخرط في مفاوضات قائمة على النصوص إلا شريطة أن يكون هناك توافق مسبق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن المجموعات الخمس وإطار متفق عليه، يعالج على نطاق واسع مسألة الظلم التاريخي، ويحظى بتوافق واسع في الآراء، ونموذج للإصلاح يتناول بوضوح التوسع في فئتي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

10) يجب على لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التأكد من أن تتضمن وثيقة تصدر عن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وتقدم إلى قمة الأمم المتحدة مستقبلا لإدراجها في ميثاق المستقبل، الحاجة الملحة لتصحيح الظلم التاريخي الذي حدث وينبغي التعامل مع مسألة عدم التمثيل والتمثيل الناقص لأفريقيا في الفئتين الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في عملية الإصلاح، كحالة خاصة وأولوية.

9. يحيط علما بالتوصية بإعادة جدولة الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة العشرة المقرر أن تستضيفه الجزائر في يناير 2024، **ويرحب** بقرار عقد الاجتماع الوزاري في الجزائر في يونيو 2024.

10. **يؤكد من جديد** ضرورة وشرعية توافق إزولويني وإعلان سرت.

11. **يجدد التأكيد** على الالتزام القوي بالحفاظ على وحدة أفريقيا وتضامنها في جميع جوانب عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة داخل وخارج المفاوضات الحكومية الدولية، ومواصلة التحدث بشكل متماسك وبصوت واحد ووحدة الهدف بشأن جميع جوانب الإصلاح عملية.

12. **يجدد التأكيد أيضا** على ضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في نيويورك ذات العضوية المزدوجة بسحب هذه العضوية من جميع مجموعات المصالح الأخرى لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق إيزولويني وإعلان سرت وتجنب التعارض بشأن الموقف الأفريقي الموحد مع آراء/مواقف مجموعات المصالح والمجموعات الإقليمية الأخرى.

13. **يجدد التأكيد** على رفض أفريقيا لأي فكرة للمقاعد طويلة الأجل أو الوسطاء أو الخيارات الانتقالية، لأنها لا تسعى إلى معالجة اهتمامات ومطالب الموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت.

14. **يقرر** أن يكون الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بنداً استراتيجياً في جدول أعمال الجمعية وخطة عملها، وفي هذا الصدد، **يطلب** من المفوضية مواصلة تقديم التمويل والدعم المطلوبين لتسهيل عمل لجنة العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن الدولي وتنفيذ ولايتها بفعالية.

15. **يقرر كذلك** زيادة المخصصات في ميزانية المفوضية لإتاحة الأموال من أجل تسهيل أنشطة لجنة العشرة المعنية بإصلاحات الأمم المتحدة، بما في ذلك تمويل تنفيذ خطة عمل أويالا.

16. **يقرر أيضا** أن تبقى لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة مضطلعة بولايتها حتى تحقق أفريقيا أهدافها بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/Dec. 835(XXXV)، الذي اعترف بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها كهيئة مستقلة تابعة للاتحاد مكلفة بمسؤولية الوقاية من الأمراض ومكافحتها في أفريقيا، والاعتماد اللاحق للنظام الأساسي المعدل للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بموجب المقرر EX.CL/Draft/Dec.2(XLI) وفقًا للسلطة المفوضة إليه.

2. **يحيط علما** بتفعيل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ولا سيما الإشارة إلى الأداء الوظيفي الكامل لهيكله الإداري، بما في ذلك لجنة رؤساء الدول والحكومات باعتبارها هيئة الإدارة والرقابة.

3. **يرحب** بتقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، برئاسة فخامة الرئيس غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر، **ويعتمد** التوصيات الواردة فيه.

4. **يلاحظ مع القلق** أن أفريقيا تواجه أكثر من تفشيين جديدين أسبوعيًا (أكثر من 160 حدثًا رئيسيًا لتفشي الأمراض سنويًا) كما يتضح من التفشي الحالي للكوليرا وحمى الضنك والحصبة وجدري القرود، مع احتمال التسبب في مخاوف إقليمية ودولية مثل الأوبئة إن لم تتم إدارتها بشكل مناسب وفعال، مع كون أفريقيا هي مركز التفشي.

5. **يهنئ** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على الدعم المقدم إلى المجموعة الأفريقية في المفاوضات بشأن معاهدة الأوبئة بما في ذلك وضع الموقف الأفريقي الموحد بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها الذي اعتمده فريق عمل اللجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات في 20 مايو 2023، **ويعتمد** الموقف الأفريقي الموحد بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها، **ويطلب** من المجموعة الأفريقية تقديم تقرير عن نتائج مفاوضات المعاهدة المتعلقة بالأوبئة في الدورة العادية الثامنة والثلاثين (38) لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

6. **يحيط علما** بمقترح تعيين المناصرين التالية أسماؤهم في مجالات محددة لتعزيز صوت أفريقيا، فخامة الرئيس سيريل رامافوزا، رئيس جنوب أفريقيا، ومناصر مكافحة كوفيد، ليكون مناصر الاتحاد الأفريقي للوقاية من الجوائح والاستجابة لها؛ وفخامة هيشيليما هاكايندي، رئيس زامبيا، مناصرا للاتحاد الأفريقي لمكافحة تفشي وباء الكوليرا من أجل ضمان التوافق على المستويات القارية والعالمية والإقليمية؛ وفخامة السيد بولا تينوبو، رئيس نيجيريا، مناصرا للاتحاد الأفريقي للموارد البشرية في مجال الصحة وشراكة تقديم الرعاية الصحية المجتمعية لتسريع تحقيق أجندة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها المتمثلة في 2 مليون عامل صحي مجتمعي مؤسسي بحلول عام 2030؛ وفخامة السيد وليام روتو مناصرا للاتحاد الأفريقي للتصنيع المحلي للمنتجات الصيدلانية وغير الصيدلانية؛ و**يطلب** من رئيس الاتحاد الأفريقي الذي هو أيضا رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، تحديد الجدول الزمني لهذه المناصرة والاختصاصات لبحثها من قبل الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2025.

7. **يلاحظ أيضًا مع القلق** أن أفريقيا لديها أعلى معدل لوفيات الأمهات في العالم، وهو ما يمثل 69٪ من وفيات الأمهات على مستوى العالم في عام 2020 مع بقاء فيروس نقص المناعة البشرية مشكلة

صحية عامة رئيسية، **ويؤيد** الدعوة إلى إعادة تفويض خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز نظرًا للأثر الكبير الذي أحدثته في الحد من الآثار الجذرية للمرض منذ إنشائها في عام 2004، **ويطلب** من المفوضية والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها إدراج وفيات الأمهات والرعاية الصحية الأولية والعاملين في مجال الصحة المجتمعية في القمة الاستثنائية التي تمت الموافقة عليها، وتقديم تقرير إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثون (38) لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

8. **يستحضر** أيضا الدور المحوري الذي اضطلع به المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمبعوث الخاص لـمكافحة جائحة كوفيد-19 من خلال المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية في تسهيل الوصول إلى الإمدادات الطبية الأساسية خلال جائحة كوفيد-19، **ويقر** بالدروس القيمة المستفادة من آلية المشتريات المجمعة القارية.

9. **يعتمد** المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية باعتبارها آلية المشتريات المجمعة القارية تحت قيادة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بدعم من البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في تحسين القدرة على تحمل التكاليف والتوافر والوصول العادل إلى الإمدادات الطبية الأساسية في جميع أنحاء القارة، ويطلب تقديم تقرير في الدورة العادية الثامنة والثلاثين (38) لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

10. **يحتفي** بالنجاح الذي حققه المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في إطار الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية من خلال تأمين مسرع تصنيع اللقاحات الأفريقي لتوفير مليار دولار أمريكي للمصنعين الأفريقيين و**يكلّف** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لترقية الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية إلى منصة التصنيع الصحي الأفريقي المنسق للاستجابة لدعوة نظام الصحة العامة الجديد من أجل توسيع التصنيع المحلي لجميع التدابير المضادة الطبية (اللقاحات والعلاجات والتشخيص وغيرها) نحو بناء قطاع لتصنيع احتياجات الرعاية الصحية يكون مكتفيا ذاتيا داخل أفريقيا وفقا للإجراءات القانونية الواجبة التي يتبعها الاتحاد الأفريقي.

11. **يكلف كذلك** أمانة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لضمان تنفيذ ما ورد أعلاه والعمل كجسر للتعبير عن مصالح أفريقيا وتقديم تقرير إلى الدورة العادية الخامسة والأربعين للمجلس التنفيذي في يوليو 2024 والدورة العادية الثامنة والثلاثين (38) لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

مقرر
بشأن التقرير السنوي للاتحاد وأجهزته، بما في ذلك المسائل المواضيعية من قبل رؤساء الدول المناصرين

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الاتحاد وأجهزته، بما في ذلك المسائل المواضيعية من قبل المناصرين والقادة، **ويجيز** التوصيات الواردة فيه رهنا بالإجراءات القانونية الواجبة لتقييم آثارها المالية والقانونية والهيكلية.

مقرر

بشأن إجازة المذكرة المفاهيمية وخارطة الطريق المتعلقة بموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024 المخصص للتعليم

إنّ المؤتمر

1. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي... المتعلق بمراجعة وإجازة المذكرة المفاهيمية وخارطة الطريق المتعلقة بموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024.
2. **يحيط علما مع التقدير** بالنهج التشاركي الذي لوحظ في وضع خارطة الطريق والتزامات وتفاني الشركاء الإنمائيين الرئيسيين في دعمهم المستمر لتحويل التعليم في أفريقيا.
3. **يرحب ويجيز** خريطة الطريق بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024 " تعليم أفريقي يواكب القرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلّم الشامل والمستمر والجيد والملائم في أفريقيا ".
4. **يدعو** إلى إتاحة المساهمات الطوعية لتنفيذ موضوع عام 2024.
5. **يدعو كذلك** الدول الأعضاء إلى المشاركة في تنفيذ موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024.
6. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب وجميع أصحاب المصلحة الآخرين إلى مواصلة تعزيز دعمهم للدول الأعضاء من خلال تسهيل تنفيذ خارطة الطريق.
7. **يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على تقديم تقارير عن إجراءاتها وأنشطتها بشأن تنفيذ موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024 لتبادل الخبرات والتعلم من الأقران لتسريع تحويل أنظمة التعليم في أفريقيا؛
8. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق خلال القمة النصف السنوية القادمة وتقديم تقرير نهائي إلى الدورة الخامسة والأربعين للمجلس التنفيذي في فبراير 2025.

مقرر

بشأن التقرير عن استجابة أفريقيا لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا مقدم من فخامة ماتاميلا سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ومناصر الاتحاد الأفريقي للتصدي لجائحة كوفيد-19

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير مناصر الاتحاد الأفريقي للاستجابة لكوفيد-19، فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛
2. **يثني** على المناصر لمساهمته القيمة **ويجيز** توصياته على النحو التالي:

1) اعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها ومطالبة الاتحاد الأفريقي، من خلال ممثل مفوض حسب الأصول، بإجراء المفاوضات واستكمالها بحلول مايو 2024؛
2) الموافقة على التشغيل الكامل والفوري للصندوق الأفريقي لمكافحة الأوبئة، على النحو الذي أجازه المؤتمر في المقرر Assembly/AU/Dec. 835(XXXV) مع الهياكل الإدارية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها باعتباره الآلية الرئيسية لإدارتها، أخذا في الاعتبار أن الاستعداد والاستجابة الفعالين لأفريقيا للأوبئة المستقبلية تتطلب آليات مبتكرة وقوية للتمويل تضمن الاستجابة في الوقت المناسب لأي تهديد عام، وبدء المناصر قيادة حملة تجديد الموارد لجميع الدول للمساهمة، بما في ذلك دعم خطة العمل المشتركة لحالات الطوارئ المشتركة بين المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية؛
3) أثناء الاحتفال بإطلاق برنامج تسريع مصنعي اللقاحات الأفريقيين التابع للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، الاستمرار في الانخراط في أنشطة قوية للمناصرة من أجل الضغط على جميع موردي الأدوية الكبار لشراء 30% من المنتجات المخصصة لأفريقيا من المصنعين الأفريقيين، لتوجيه المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لترقية الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية إلى المنصة الأفريقية المنسقة للتصنيع في مجال الصحة من أجل الاستجابة لدعوة نظام الصحة العامة الجديد لتوسيع التصنيع المحلي لجميع التدابير الطبية المضادة. ورفع مستوى المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية باعتبارها آلية المشتريات المجمعة القارية في إطار المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بدعم من البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في تسهيل الوصول إلى الإمدادات الطبية الأساسية لجميع البلدان على الرغم من وضعها؛
4) مواصلة دعم عملية جوهانسبرج وتشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على استخدام المنصة غير الرسمية كفرصة للحوار القوي وبناء التوافق استعداداً للمفاوضات الرسمية؛
5) مواصلة تقديم الدعم السياسي للفريق التأسيسي للقوى العاملة الصحية وحث الدول الأعضاء على التخفيف من هجرة الأدمغة المستنزف للقوى العاملة الصحية الأفريقية؛
6) ضمان البيئات التمكينية ونشر جميع قدرات الدولة ذات الصلة لدعم جهود تعزيز النظم الصحية؛
7) دعم إنشاء آلية للمساءلة داخل هيكل الاتحاد الأفريقي لضمان التنفيذ الفعال لجدول أعمال لوساكا في أفريقيا؛
8) دعم حملة الاستثمار لخطة عمل الطوارئ المشتركة للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية؛
9) ضمان إدراج مراعاة المنظور الجنساني والاستجابة لمسائل الجنسين في جميع جهود التأهب للأوبئة؛

10) دعم إعادة تفويض خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز نظرا للأثر الهائل الذي أحدثته في الحد من الآثار الجسيمة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا منذ إنشائها في عام 2004.

مقرر

بشأن التقرير عن المؤتمر الثالث للرجولة الإيجابية والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات – فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.865(XXXVI) بشأن "التفاوض حول اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات".
2. **يستحضر كذلك** مقرر المؤتمر Assembly/ AU/Dec.837(XXXV) بشأن تعيين فخامة الرئيس فيليكس تشيسكيدي كأول مناصر للاتحاد الأفريقي في مجال الرجولة الإيجابية وكذلك المقرر Assembly/AU/Dec819(XXV) بشأن إعلان كينشاسا والدعوة إلى العمل بشأن الرجولة الإيجابية في القيادة لإنهاء العنف ضد المرأة ومقرر المجلس التنفيذي للجمعية رقم (EX.CL/Dec.1190 XLII)) بشأن نداء داكار للعمل.
3. **يرحب** بالإحاطة حول تنفيذ المبادرة الرئاسية بشأن الرجولة الإيجابية في القيادة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، المقدمة من قبل فخامة الرئيسة إلين جونسون سيرليف، **ويحيط علما** بالتقدم المحرز في وضع اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.
4. **يرحب كذلك** بإطلاق حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ويعرب عن تقديره لمشاركة مواطني الاتحاد الأفريقي من خلال المشاورات التي تدعمها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين والمجتمع المدني.
5. **يحيط علما** بنتائج مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث للرجال حول الرجولة الإيجابية في القيادة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات المنعقد في 27 و28 نوفمبر 2023، في بريتوريا، جنوب أفريقيا، تحت القيادة المشتركة لفخامة غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي لعام 2023، وفخامة الرئيس ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ويعتمد وثيقته الختامية، "موروني وبريتوريا: الطريق نحو اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات".
6. **يحيط علما** بورقة الموقف بشأن الذكورة الإيجابية ويعتمد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الرجولة الإيجابية.
7. **يؤكد من جديد** الحاجة الملحة إلى الاستجابة على نطاق أفريقيا لآفة العنف ضد النساء والفتيات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من بناء أفريقيا التي نريدها، على أساس قيم المساواة والاحترام والكرامة الإنسانية وتقرير المصير.
8. **يشيد** برؤساء الدول الذين يشكلون دائرة مناصري الرجولة الإيجابية لقيادة الجهود الرامية إلى إعداد واعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات ولكونهم قدوة للرجال والشباب لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
9. **يلتزم** بدعم المفاوضات واختتامها وتقديم مشروع اتفاقية لاعتماده من قبل المؤتمر في فبراير 2025.
10. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع خبراء الدول الأعضاء لتهيئة الظروف المواتية لإجراء مفاوضات سلسة وسريعة وإعداد مشروع اتفاقية لتقديمه إلى المؤتمر لاعتماده بحلول فبراير 2025.

11. **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

مقرر

بشأن التقرير عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مقدم من فخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو ـ أدو، رئيس جمهورية غانا

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر** مقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec.865 (XXXVI)** بشأن "التفاوض على اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات".
2. **يستحضر أيضاً** عقد المرأة الأفريقي بشأن الإدماج المالي 2020-2030 **ويلتزم** ببناء نظام إيكولوجي قاري مرن يشجع على اتخاذ إجراءات مؤثرة لتحسين الإدماج المالي والاقتصادي للنساء والشباب لمعالجة الدوافع الهيكلية للعنف ضد النساء والفتيات.
3. **يحيط علما** بالتقدم المحرز في إعداد اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ويلتزم بتسريع مفاوضاته تحصيرا للنظر فيها من قبل قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2025.
4. **يحيط علماً أيضاً** بنتائج مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث للرجال حول الذكورة الإيجابية في القيادة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات الذي عُقد في الفترة من 27 إلى 28 نوفمبر 2023، في بريتوريا، جنوب أفريقيا تحت القيادة المشتركة لفخامة السيد أزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي لعام 2023 وفخامة السيد سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.
5. **يعتمد** "موروني وبريتوريا: الطريق إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات".

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ، مقدم من قبل فخامة السيد وليام روتو، رئيس جمهورية كينيا

إنّ المؤتمر

1. **يحيط علما** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، فخامة السيد ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، **ويجيز** التوصيات التالية الواردة فيه؛

2. **يعرب عن تقديره** لجمهورية كينيا لتنسيقها عمل لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ والإنجازات البارزة في توفير التوجيه السياسي والحفاظ على وحدة أفريقيا وكذلك قيادة القارة خلال المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، والاجتماع الثامن عشر للأطراف الذي هو بمثابة مؤتمر للأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف الذي هو بمثابة اجتماع للأطراف في اتفاق باريس؛

3. **يستحضر** مقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec.855(XXXVI)** الذي وافق على عرض كينيا استضافة مؤتمر القمة الأفريقية للمناخ في 4 - 6 سبتمبر 2023 في نيروبي، **ويهنئ** حكومة كينيا بقيادة فخامة الدكتور وليام ساموي روتو ومفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال سعادة موسى فكي محمد على عقد القمة الأفريقية للمناخ بنجاح كبير تحت عنوان «دفع النمو الأخضر وتمويل المناخ في أفريقيا». أفريقيا في تضامن مع العالم ".

4. **يرحب ويعتمد** إعلان القادة الأفريقيين بشأن تغير المناخ والدعوة للعمل وبجهود تنفيذه بما في ذلك خارطة طريق المقترحة والهيكل الإداري؛

5. **يرحب أيضا** بعرض كينيا دعم تنفيذ إعلان نيروبي وإنشاء واستضافة الأمانة التي ستكون ذراعها الفني للتنفيذ. سيتم تمويل الأمانة من خلال المساهمات الطوعية من كينيا والدول الأعضاء الأخرى وكذلك الشركاء.

6. **يعرب عن تقديره** للمنصة التي توفرها قمة المناخ الأفريقية للقارة من أجل عرض وتبادل الحلول العملية في الجهود الرامية إلى وضع أفريقيا على مسار التنمية المستدامة من أجل بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ. **ويعرب عن تقديره** للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لدعمها ومشاركتها النشطة في قمة المناخ الأفريقية؛

7. **يقر** بخارطة الطريق لما بعد القمة الأفريقية للمناخ وإطار النتائج للتنفيذ.

8. **يحيط علما** بالتوصية الواردة في إعلان قادة نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل لجعل قمة المناخ الأفريقية حدثا يعقد مرة كل سنتين، **ويدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المهتمة إلى عرض استضافة قمة المناخ الأفريقية المقبلة في عام 2025؛

9. **يقر مع التقدير** بالتوجيه السياسي الذي قدمته لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ والالتزام الذي أبداه أعضاؤها كما يتضح من الاجتماعات الثلاثة التي عقدوها في 2023 لتوجيه مشاركة القارة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين والاستعدادات لقمة المناخ الأفريقية.

10. **يقر أيضا** بالدور الذي اضطلع به المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بقيادة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في التحضير والمفاوضات لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين وقمة المناخ الأفريقية.

11. **يقر كذلك** بدور مجموعة المفاوضين الأفريقيين بشأن تغير المناخ تحت قيادة جمهورية زامبيا في الأعمال التحضيرية والمفاوضات الخاصة بالدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف والقمة الأفريقية للمناخ ويعرب عن تقديره للدعم المقدم من الشركاء إلى مجموعة المفاوضين الأفريقيين؛

12. **يهنئ** صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة الدكتور سلطان أحمد جابر، رئيس مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، على استضافتها الناجحة للغاية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتخاذ القرارات الحاسمة بموجب توافق دولة الإمارات العربية المتحدة، والإعلانات والتعهدات الطموحة للمضي قدماً بتسوية شاملة لأجندة العمل المناخي عبر التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ؛

13. **يرحب بقرارات** توافق آراء دولة الإمارات العربية المتحدة التي اعتمدتها الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف والدورة الخامسة لمركز الوساطة الأفريقي وجميع الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذها، ويحث الأطراف على بذل قصارى جهدها لتنفيذ مقررات الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف بروح النزاهة والتعاون، بما في ذلك نتائج المؤتمر حول أول عملية تقييم عالمية.

14. **يلاحظ** أن إعلان نيروبي وتوافق آراء الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين يعزز كل منهما الآخر، ومن ثم يشكلان أداة توجيهية حاسمة للعمل المناخي في القارة.

15. **يعرب عن تقديره** للتسليم الناجح لصندوق الخسائر والأضرار الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ، والتعهد الأولي بمبلغ 792 مليون دولار في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين،

16. **يعرب عن تقديره** لدولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير مساحة مجانية للجناح الأفريقي؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للدور الذي لعبته لتسهيل عرض البلدان والمؤسسات الأفريقية لاستجابة القارة لتغير المناخ.

17. **يقرّ مع التقدير** بدور سعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق وتصاعد أحداث تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، والتي عززت دراسات الحالة والإجراءات المناخية لأفريقيا وبالتالي رفعت مكانة قارتنا.

18. **يستحضر** مقرر المؤتمر **AssemblyDec.457(XX)** بشأن آلية التنسيق للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ، الذي يحدد دور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

ومجموعة المفاوضين الأفريقيين في العمليات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا؛ **ويطلب** أن تشارك هذه الهياكل بشكل أكبر في تحسين وتبسيط إجراءات الحوكمة والإجراءات الوظيفية، بهدف تعزيز تمثيل الدول الأعضاء في أفريقيا ومشاركتها، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي ودعمها في عمليات تغير المناخ في أفريقيا، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ضمان تنفيذ هذا المقرر وتقديم تقرير إلى الاجتماع القادم للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ،

19. **يقر مع التقدير** بالعمل الذي تقوم به لجان المناخ الأفريقية، الجزر الأفريقية وحوض الكونغو والساحل ومبادرة التكيف الأفريقية، ومبادرة التكيف مع الزراعة الأفريقية، في تنسيق تنفيذ استجابة أفريقيا لتغير المناخ **ويدعو** إلى التنسيق القوي من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل لتوسيع نطاق تنفيذ هذه المبادرات، وتعزيز الآثار الإيجابية المنسقة في التصدي لتغير المناخ في أفريقيا.

20. **يسلط الضوء** على أهمية تمويل التكيف مع تغير المناخ الذي يمكن الوصول إليه بشروط ميسرة وعلى نطاق واسع لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا الأفريقية بما في ذلك خطط التكيف وأهدافه، **ويشدد** على حقيقة أن الحكومات الأفريقية تخصص بالفعل ما يصل إلى 5% من ناتجها المحلي الإجمالي للتكيف والخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ؛

21. **يرحب بجهود** المفوضية في معالجة القيود المتصلة بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ **ويشيد** بتنفيذ برنامج الصندوق الأخضر للتأهب لتغير المناخ المتعدد البلدان في أفريقيا الذي تم اعتماده في فبراير 2024؛ والبرنامج الإقليمي للقدرة على الصمود أمام تغير المناخ الممول من البنك الدولي، الذين يشكلان جزءا من تفعيل استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (2022-2032) وخطة العمل للتعافي الأخضر؛

22. **يرحب بالتقدم المحرز** في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعافي الأخضر؛ **ويحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الانضمام إلى تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعافي الأخضر من خلال تقديم مجموعة المشروع؛

23. **يعرب عن قلقه** إزاء الإجراءات والسياسات والضرائب الأحادية الجانب القائمة على المناخ والبيئة وتأثيراتها المحتملة على الصادرات والتجارة الأفريقية؛

24. **يحث** الدول الأعضاء، وفقا لإعلان نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل، على وضع استراتيجيات وطنية شاملة ومتماسكة للمعادن الحيوية تتماشى مع الرؤى والأولويات التنموية الأوسع، والنظر في سلسلة القيمة بأكملها بدءًا من الاستكشاف وحتى الاستخدام النهائي؛ وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للمعادن الحيوية. ينبغي أن يضمن ذلك الاتساق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ويوفر بيئة مواتية للاستثمار والابتكار والمنافسة؛

25. **يحث** الدول الأعضاء على النظر في آليات تمويل جديدة ومبتكرة بما في ذلك الفرص المتاحة في أسواق الكربون لضمان المصداقية والنزاهة والشفافية؛

26. **يشجع** الدول الأعضاء على تحويل مناهج التعليم على جميع المستويات لتعزيز استجابتها للحقائق المناخية الناشئة، وتمكين القارة من الاستفادة من فرص التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون وتوسيع نطاق التعليم في مجال تغير المناخ على جميع المستويات؛

27. **يحث** البلدان المتقدمة الأطراف على التعجيل بتعزيز رسملة مرفق الخسائر والأضرار للتمكين من التصدي للآثار التي لا رجعة فيها والتي لا يزال العديد من البلدان الأفريقية يعاني منها؛

28. **يدعو** الأطراف من البلدان المتقدمة إلى زيادة الدعم والاستثمارات للزراعة وسلسلة القيمة وخاصة صغار المزارعين للمساعدة في تعزيز قدراتهم على التكيف في البلدان الأفريقية؛

29. **يؤيد** جدول أعمال شرم الشيخ للتكيف باعتباره إحدى الوسائل لزيادة واستكمال الدعم المقدم لإجراءات التكيف من جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات ولا سيما لأفريقيا، **ويحث** البلدان المتقدمة على مضاعفة عطاءاتها المتعلقة بدعم التكيف إلى أربعة أضعاف، ولا سيما لأفريقيا، ويسلط الضوء كذلك على أهمية برنامج عمل شرم الشيخ بشأن الزراعة كوسيلة لتعزيز دعم هذا القطاع الحيوي لأفريقيا؛

30. **يحث** الدول الأعضاء على ضمان استفادة التحول العادل في مجال الطاقة في أفريقيا من إمكانات الطاقة المتجددة الغنية في القارة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، حيثما ينطبق ذلك، وعلى تعزيز فرص الحصول على الطاقة لأغراض الإضاءة والطهي النظيف؛

31. **يقرّ** بالدور الذي تلعبه شبكة السلطات الوطنية المعينة لتمويل المناخ الأخضر في أفريقيا في جمع البلدان الأفريقية معًا لبناء قدرتها على تسريع وتسهيل الوصول وتعزيز تعبئة تمويل المناخ على نطاق واسع وخاصة من أجل التكيف وبناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي؛

32. **يشيد** بالمجتمع المدني الأفريقي والقطاع الخاص الأفريقي والشباب والسكان الأصليين وأصحاب المصلحة الآخرين في دعم وتعزيز الموقف الأفريقي الموحد.

33. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي البدء في الإجراءات القانونية الواجبة لإنشاء الصندوق الأفريقي لتغير المناخ، وفقا للمقرر الصادر عن الاجتماع 984 لمجلس السلم والأمن، المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في 9 مارس 2021.

مقرر
بشأن بناء جبهة موحدة لتعزيز قضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين
(تنفيذا لمقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.847(XXXVI)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً**، مع التقدير، بالتقرير المرحلي الذي قدمته المفوضية، استجابة للطلب المقدم إليها في المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد بشأن "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات" (Assembly /AU /Dec .847XXVI)؛

2. **يستحضر إجازة** مقرر مؤتمر الاتحاد المذكور أعلاه (Assembly, AU/Dec.847)، بشأن الاقتراح المُقدم من جانب حكومة غانا بالمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين في تنظيم مؤتمر دولي حول "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين؛ وعلاوة على ذلك، طُلب من المفوضية التعاون مع حكومة غانا لتنظيم المؤتمر في عام 2023؛

3. **يعرب عن تقديره** لكل من جمهورية غانا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمشاركتهما في تنظيم مؤتمر أكرا الدولي بشأن التعويضات في الفترة من 14 إلى 17 نوفمبر 2023 في أكرا، غانا.

4. **يرحب بإعلان** أكرا بشأن التعويضات ونتائج مؤتمر أكرا حول التعويضات؛

5. **يُذكر** بالأصول الأفريقية العميقة للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الجذور الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تشمل الروابط التاريخية والثقافية وروابط الدم التي تربط قارة أفريقيا والمهجر الأفريقي؛

6. **يؤكد من جديد** أن المساءلة وتوفير سبل الانتصاف والتعويضات وجبر الضرر ورد الحقوق والعدالة الجبرية فيما يتعلق بالجرائم التاريخية، بما في ذلك تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وما يترتب عليها من استعباد للأفريقيين، فضلاً عن الاستعمار والإبادة الجماعية والفصل العنصري، تعتبر أمور أساسية لاسترداد التعويضات الاجتماعية والاقتصادية التي تحملتها الدول والمجتمعات الأفريقية، فضلاً عن دول ومجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي في المهجر؛ **يؤكد من جديد أيضا** على الشرط المسبق لمكافحة العنصرية البنيوية، والنهوض بحقوق الإنسان وكرامته وتضميد جراح للأفريقيين والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي؛

7. **يؤكد من جديد كذلك** أنه في سياق المطالبة بالعدالة التعويضية، مثلما أكد الاتحاد الأفريقي وقادته في مناسبات عديدة، هناك حاجة إلى معالجة أوجه اللامساواة التي تميز النظم الاقتصادية والسياسية الدولية الاستعمارية الجديدة الحالية، مما يستلزم إصلاح الهيكل المالي والتجاري العالمي، وكذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وفي نفس سياق العدالة التعويضية، **يقر أيضاً** بالحاجة إلى معالجة العواقب الناجمة عن الاسترقاق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري، التي استمرت بأشكال عديدة بما في ذلك، من بين أمور أخرى، التحديات الاستعمارية الجديدة المتمثلة في عبء الديون، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتغير المناخ، فضلا عن الخسائر والأضرار المتكبدة؛

8. **يؤكد مرة أخرى** على أن دفع التعويضات ومنح العدالة التعويضية لأفريقيا والمهجر الأفريقي هو أحد ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا والمهجر الأفريقي في جنوب الكرة الأرضية؛

9. **يشدد** على الأهمية الحاسمة للاعتراف بالحاجة إلى صون ثقافة القارة وتراثها وكرامتها، ودعمها من خلال وضع موقف أفريقي موحد بشأن استرجاع الممتلكات الثقافية والتراث الثقافي، ووضع إطار عمل بشأن المفاوضات من أجل إعادة الممتلكات الثقافية المُتاجر بها بصورة غير مشروعة؛ **ويؤكد من جديد** دعمه الكامل للعمليات الجارية في أفريقيا التي تهدف إلى الاسترداد الكامل للقطع الفنية الأفريقية المنهوبة، والتحف الفنية الدينية والجثث والأجزاء البشرية المنهوبة؛

10. **يُعين** فخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين، بهدف تعزيز الدعوة إلى موقف موحد بشأن التعويضات في إفريقيا، وتشكيل جبهة مشتركة لأفريقيا والمهجر على الصعيد العالمي؛

11. **يعرب** عن تقديره للتدابير الأخرى المقترحة في إعلان أكرا، **بما في ذلك إنشاء آليات معينة، من شأنها أن** تدعم الحركة القارية والعالمية الأفريقية من أجل التعويضات، بغية الحفاظ على زخمها وضمان استدامتها؛ **وبناء على** ذلك، **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه، استنادا إلى تقييمها للآثار المالية والقانونية والهيكلية المترتبة على تنفيذ هذه الآليات، حيثما ينطبق ذلك، وعلى وجه الخصوص إنشاء ما يلي:

1) لجنة الخبراء المعنية بالتعويضات، لتحديد الموقف الأفريقي الموحد بشأن التعويضات، وإدراج برنامج عمل أفريقي معني بالتعويضات، على النحو الوارد بالفعل في المقرر رقم 847 المذكور أعلاه؛ وفقا للسوابق ذات الصلة والمبادئ التوجيهية الأخرى، ولا سيما من حيث التشكيل والاختيار؛
2) الفريق المرجعي للخبراء القانونيين، للعمل بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بقيادة المفوضية بما في ذلك الأجهزة القضائية وشبه القضائية للاتحاد، وتقديم المشورة القانونية لدعم مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين، ولجنة خبراء الاتحاد الأفريقي المعنية بالتعويضات؛
3) الصندوق العالمي للتعويضات ومقره في إفريقيا، للعمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، لتعزيز حملة الاتحاد الأفريقي بشأن التعويضات؛
4) الشراكة العابرة للقارات التي تشمل الاتحاد الأفريقي وجماعة الكاريبي والمهجر الأفريقي في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا والمملكة المتحدة وأماكن أخرى في العالم، بناء جبهة مشتركة قوية فيما بينها سعياً لتحقيق التعويضات والعدالة التعويضية على المستوى العالمي؛ **ويستحضر** كذلك المقرر رقم 847 الصادر عن مؤتمر الاتحاد فيما يتعلق بإنشاء آلية أفريقية كاريبية مشتركة بشأن العدالة التعويضية، استنادا إلى المقرر الصادر عن القمة العالمية للمهجر الأفريقي التي عقدت في جنوب أفريقيا في 2012؛

12. **يقرر كذلك** أن يكون موضوع العام 2025 هو "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"؛

13. **يقرر** اعتبار التعويضات عن الاستعباد والاستعمار والفصل العنصري عبر المحيط الأطلسي، قضية رئيسية ومشروعاً رئيسيا للاتحاد، **وبناء على** ذلك، **يطلب** من المفوضية تقديم وثيقة إطار استراتيجي لتنفيذ إعلان أكرا، والمقرر الحالي بما في ذلك إنشاء الآليات المذكورة أعلاه.

14. **يدعو** المفوضية إلى تعزيز مشاركة أكثر نشاطاً على نطاق الاتحاد الأفريقي بشأن موضوع التعويضات، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الأخرى، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، من أجل البناء على عملها السابق بشأن التعويضات؛ وكذلك مع البرلمان الأفريقي، واللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد؛ و**يطلب أيضاً** من المفوضية التعاون مع المجموعات الاقتم الاقتصادية الإقليمية لتعزيز تعميم حملة التعويضات على الصعيد الإقليمي.

15. **يدعو كذلك** المفوضية إلى العمل مع الهياكل والقطاعات والهيئات ذات الصلة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز تعميم حملة التعويضات على الصعيد الوطني.

16. **يدعو** إلى تعزيز التعاون بين المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي واليونيسيف.

17. **يشجع** الدول الأعضاء على استضافة مؤتمر سنوي بشأن التعويضات على أساس التناوب بين الأقاليم، وبالتعاون مع المفوضية؛

18. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير مرحلي بشأن تنفيذ هذا المقرر في الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد في فبراير 2025، وبشكل سنوي فيما بعد؛

19. **بناء على ذلك، يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

مقرر بشأن مشاريع الصكوك القانونية

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن بحث واعتماد مشاريع الصكوك القانونية؛

2. **يعتمد** مشاريع الصكوك القانونية التالية:

1) مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بالجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على حالات انعدام الجنسية في أفريقيا؛[2]
2) التعديل المقترح للمادة 22 (4) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد؛ لمراجعة مدة ولاية أعضاء مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من سنتين (2) إلى ست سنوات (6).
3) البروتوكول الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتعلق بالنساء والشباب في التجارة؛
4) البروتوكول الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتعلق بالتجارة الرقمية[3].

3. يدعو الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكولات المذكورة أعلاه لضمان دخولها حيّز التنفيذ

[2] تيسنجلا يف قحلل ةددحملا بناوجلاب قلعتملا بوعشلاو نانسلإا قوقحل يقيرفلأا قاثيملا لوكوتورب ىلإ ةمظفحتن ءايبيل ةلود تبرعأ ايقيرفأ يف ةيسنجلا مادعنا تالاح ىلإ ءاضقلاو.

[3] أعربت جمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية عن تحفظهما على المادتين 5 و 6 من البروتوكول الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتعلق بالتجارة الرقمية

مقرر

بشأن تعيين عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بانتخاب المجلس التنفيذي لعشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛
2. **يعيّن** الدول الأعضاء العشرة (10) في الجدول أدناه أعضاء في مجلس السلم والأمن لولاية مدتها سنتان (2).

رقم.	البلد	الإقليم
.1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الوسط
.2	غينيا الاستوائية	الوسط
.3	تنزانيا	الشرق
.4	أوغندا	الشرق
.5	مصر	الشمال
.6	أنجولا	الجنوب
.7	بوتسوانا	الجنوب
.8	كوت ديفوار	الغرب
.9	سيراليون	الغرب
.10	جامبيا	الغرب

مقرر

بشأن تعيين الرئيس التنفيذي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بتوصية رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الاقران بشأن تعيين الرئيس التنفيذي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.
2. **يقرّر** تعيين السفيرة ماري أنطوانيت روز كواتري رئيسة تنفيذية للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. لفترة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
3. **يقرر أيضاً** أن يكون التعيين ساري المفعول اعتبارًا من 3 يونيو 2024 ويوجه أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم أداء اليمين للرئيس التنفيذي المعين حديثاً.

مقرر
بشأن تعيين الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بتوصية المجلس التنفيذي بشأن تعيين الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
2. **يقرّر** إعادة تعيين السيد وامكيلي ميني أمينا عاما لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لولاية ثانية وأخيرة لفترة أربع (4) سنوات.

مقرر
بشأن التقرير عن التحضير لانتخابات أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2025

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بالعرض الذي قدمته المفوضية بشأن التحضير لانتخاب القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي في فبراير 2025.
2. **يحيط علماً أيضاً** بالحاجة إلى إعداد وثيقة أكثر تفصيلا لتحديد طرائق تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة لعملية اختيار القيادة العليا للمفوضية.
3. **يقرّر** تفويض المجلس التنفيذي سلطته للبت في هذه المسألة.
4. **يقرّر أيضاً** عقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي في مقر الاتحاد الأفريقي بحلول منتصف مارس 2024 لبحث التقرير المنقح عن انتخاب القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي في فبراير 2025، **ويوعز** إلى المفوضية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لنجاح تنظيم الدورة.

انتخاب هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2024

إنّ المؤتمر،

1. **ينتخب** هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد لعام 2024 على النحو التالي:
   1) الرئيس: موريتانيا
   2) النائب الأول للرئيس: أنجولا
   3) النائب الثاني للرئيس: جمهورية الكونغو
   4) النائب الثالث للرئيس: غانا
   5) المقرر: جزر القمر

مقرر

بشأن تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالإصلاح الهيكلي

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر** المادة 9 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، التي تنص تتيح للمؤتمر تفويض أي من صلاحياته ومهامه إلى أي جهاز من أجهزة الاتحاد؛
2. **يقرر** تفويض سلطته إلى المجلس التنفيذي لبحث واعتماد هياكل المؤسسات الواردة أدناه، خلال دورته الخامسة والأربعين في يونيو/ يوليو 2024:
   - الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني؛
   - مركز التميز للأسواق الأفريقية الشاملة.

مقرر
بشأن التقرير عن التغذية في أفريقيا ومبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر** مقرر الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.621(XXVIII) بشأن تعيين مناصر التغذية لأفريقيا، صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو، وتمديد فترة ولايته إلى غاية 2024 (Assembly/AU/Dec.819(XXXV)) والمقرر (Assembly/AU/Dec.681 (XXX) الذي أجاز مبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية.

2. **يستحضر أيضًا** مقرر الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.813(XXXV) الذي حدد عام 2022 عاما أفريقيا للتغذية تحت شعار "تعزيز القدرة على التكيف التغذوي والأمن الغذائي في القارة الأفريقية: تعزيز النظم الغذائية الزراعية، وأنظمة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل تسريع تنمية رأس المال البشري والاجتماعي". **ويرحب** في هذا السياق بقيادة فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، للدعوة التي اضطلع بها بين أقرانه، من أجل اعتماد الاتحاد الأفريقي للموضوع المذكور واستضافته الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغذية، الذي نظمته كوت ديفوار والاتحاد الأفريقي بشكل مشترك، في 8 ديسمبر 2022، بحضور صاحب الجلالة ليتسي الثالث، ملك ليسوتو.

3. **يحيط علما ويجيز:**

1) تقرير مناصر التغذية للاتحاد الأفريقي، صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو، للفترة من 2022 إلى 2023 والتوصيات الواردة فيه؛
2) تقرير الأنشطة والتقدم المحرز في مبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية (2022 - 2023) والتوصيات الواردة فيه؛
3) إعلان أبيدجان حول موضوع عام 2022 والدعوة إلى العمل من أجل "تسريع الاستثمار والتنفيذ والتنسيق لتحسين التغذية والأمن الغذائي في أفريقيا"، الذي تم اعتماده في أبيدجان في عام 2022، فضلا عن مواصلة تنفيذ أنشطة عام التغذية حتى عام 2025 من خلال خطة عمل 2023-2025 في ظل استمرار التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه القارة في مجالات التغذية والسلامة الغذائية.
4) الدعوة إلى العمل من أجل تعبئة التمويل المبتكر لمكافحة سوء التغذية والدعوة إلى العمل بشأن تغذية المراهقين التي تم اعتمادها خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التغذية الذي نظمه مناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية في مارس 2023.

4. **يحيط علما** بما يلي:

1) التزام فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، بإتاحة المركز الإقليمي للامتياز لمكافحة الجوع وسوء التغذية في أبيدجان للدول الأعضاء. تم إنشاء هذا المركز لتعزيز تنمية قدرات البلدان الأفريقية، وتشجيع تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات وتشجيع الشراكة بين بلدان الجنوب لتنفيذ سياساتها لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

2) اقتراح فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، بإنشاء جائزة قارية للتميز في مجال التغذية والأمن الغذائي. وسيتم تحديد التفاصيل المحددة والطرائق التشغيلية لهذه الجائزة لضمان تنفيذها الفعال في عام 2024.

5. يشيد بالجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث، ملك مملكة ليسوتو، مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالتغذية، ومبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية لإبقاء مسألة الدعوة إلى التغذية في مقدمة أولويات جدول الأعمال ولالتزاماتهم بتعبئة الدول الأعضاء لتخصيص الموارد الكافية للتدخلات في مجال التغذية؛

6. **يجيز** تمديد ولاية صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو بصفته مناصر التغذية للاتحاد الأفريقي لفترتين إضافيتين (2024-2026) لمواصلة تعبئة الدول الأعضاء من أجل تنفيذ استراتيجية التغذية الإقليمية لأفريقيا (2015-2025) والتزامات إعلان ملابو. و**يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خطة عمل شاملة رفيعة المستوى لمناصر التغذية للاتحاد الأفريقي.

7. **يلاحظ بقلق** أن البيانات الواردة من بطاقة الأداء القارية للمساءلة بشأن التغذية تظهر أنه من غير المرجح أن تحقق معظم الدول الأعضاء مختلف أهداف التغذية بحلول عام 2025. **ولذلك، يدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى مضاعفة الجهود لمعالجة سوء التغذية في أفريقيا من خلال:

1) خلق الطلب على استثمارات التغذية على المستويات الوطنية والقارية والعالمية من خلال ضمان أن يحتل تمويل التغذية مكانة بارزة في التزامات التمويل الإنمائي؛
2) عقد المؤتمر القاري السنوي المتعدد القطاعات حول التغذية بقيادة مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالتغذية ومبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية؛
3) تعزيز إنتاج البيانات الواقعية، وإطار إدارة المعرفة لتسهيل اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار فضلا عن المساءلة على مستوى الدول الأعضاء؛
4) تعبئة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإظهار الالتزام خلال قمة التغذية من أجل النمو في عام 2025.

مقرر

بشأن التقرير عن التعجيل بتشغيل البنك الأفريقي للاستثمار من أجل توفير تمويل مستدام لتطوير البنية التحتية التعليمية في أفريقيا

إن المؤتمر؛

1. **يرحب** مع التقدير باقتراح دولة ليبيا الرامي إلى تسريع تفعيل البنك الأفريقي للاستثمار لتوفير التمويل المستدام لتطوير البنية التحتية التعليمية في أفريقيا، والذي يتماشى مع توجيهات الاتحاد الأفريقي لعام 2024، التي حددت موضوع " تعليم أفريقي يواكب القرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلّم الشامل والمستمر والجيد والملائم في أفريقيا" هو موضوع العام؛
2. **يحيط علما** بأنه من خلال تفعيل البنك الأفريقي للاستثمار، سيتم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة لهذا العام وفقا لاستراتيجية التعليم القارية للفترة 2016-2025؛
3. **يستحضر** الإعلان الصادر عن اجتماع التنسيق النصف السنوي بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في 16 يونيو 2023، المنعقد في نيروبي، كينيا، والذي حث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على بروتوكول البنك الأفريقي للاستثمار على القيام بذلك.
4. **يشيد** بجهود المفوضية في تنظيم الاجتماع التشاوري حول المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، والذي عقد يومي 13 و14 ديسمبر 2023 في لوساكا، زامبيا؛
5. **يشيد** بالجهود التي بذلها فخامة الرئيس نانا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا، ومناصر المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي؛
6. **يحث** جميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على بروتوكول البنك الأفريقي للاستثمار على الإسراع بالتوقيع والتصديق عليه، بهدف تفعيل البنك وتوفير التمويل المستدام لتطوير البنية التحتية التعليمية في القارة الأفريقية؛
7. **يؤكد** أن توفير التمويل المستدام لتطوير البنية التحتية التعليمية في أفريقيا أمر بالغ الأهمية لتحقيق زيادة الإنتاجية الاقتصادية في أفريقيا، والتخفيف من حدة الفقر، والتنمية المستدامة؛
8. **يدعم** جهود دولة ليبيا الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات المالية الأفريقية، بما في ذلك تفعيل البنك الأفريقي للاستثمار من أجل النهوض بالقارة الأفريقية.

مقرر
بشأن إعلان دار السلام حول قمة رؤساء الدول الأفريقية لعام 2023 بشأن رأس المال البشري

إن المؤتمر؛

1. **يستحضر** موضوع الاتحاد الأفريقي للعام 2024، وهو **""تعليم أفريقي يواكب القرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلم الشامل والمستمر والجيد والملائم في أفريقيا""**
2. **يحيط** علما بتحديات رأس المال البشري التي تواجه القارة الأفريقية؛
3. **يشيد** بفخامة الدكتورة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، لدعمها واستضافة القمة الأفريقية حول رأس المال البشري في دار السلام، تنزانيا، في الفترة من 25 إلى 26 يوليو 2023؛
4. **يجيز** إعلان دار السلام بشأن قمة رأس المال البشري؛
5. **يشجع** الدول الأعضاء على تنفيذ العناصر الرئيسية لقمة رأس المال البشري في أفريقيا، بما في ذلك الالتزام بزيادة الموارد المحلية لتحقيق نتائج رأس المال البشري بنسبة 3% بحلول عام 2030؛
6. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد والبنك الدولي والشركاء الآخرين إلى زيادة الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ برامج تنمية رأس المال البشري بنسبة 5% على الأقل بحلول عام 2030.

مقرر
بشأن التقرير عن المنتدى الأفريقي الثالث لثقافة السلم واللاعنف
"مؤتمر لواندا الذي يُعقد كل سنتين"

إن المؤتمر؛

1. **يشيد** بحكومة جمهورية أنجولا والاتحاد الأفريقي واليونسكو للتنظيم الممتاز للنسخة الثالثة للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف " منتدى لواندا" والذي عقد في لواندا في الفترة من 22 إلى 24 نوفمبر 2023.
2. **يقر** بالارتباط بين موضوع النسخة الثالثة للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف **"التعليم وثقافة السلام والمواطنة الأفريقية كأدوات للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية"** وموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024 " تعليم أفريقي يواكب القرن الحادي والعشرين: **بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلّم الشامل والمستمر والجيد والملائم في أفريقيا "**
3. **يوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونسكو لإعداد ونشر الأنشطة والبرامج الواردة في خارطة الطريق لموضوع النسخة الثالثة للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف "منتدى لواندا" خلال عام 2024
4. **يطلب** من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في إطار تنفيذ خارطة الطريق لموضوع العام 2024، إدراج الأنشطة المتعلقة بموضوع النسخة الثالثة للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف "منتدى لواندا"
5. **وإذ يأخذ في الاعتبار** الدور الحاسم الذي يلعبه المنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف "منتدى لواندا" في عملية إحلال السلام والاستقرار في القارة، **ويشجع** حكومة جمهورية أنجولا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واليونسكو، لتنظيم النسخة الرابعة للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف "منتدى لواندا".
6. **يدعو** إلى المشاركة الفعالة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الدورة الرابعة للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف "منتدى لواندا".
7. **يوجه كذلك** بعقد الدورات المستقبلية للمنتدى الأفريقي حول ثقافة السلام واللاعنف من الآن فصاعدا خلال شهر أكتوبر.

مقرر
بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر؛

1. **يقرر** أن يكون موعد انعقاد الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر المقررة في أديس أبابا، إثيوبيا، على النحو التالي:

1) الدورة العادية التاسعة والأربعون (49) للجنة الممثلين الدائمين، في الفترة من 14 إلى 31 يناير 2025؛
2) الدورة العادية السادسة والأربعون (46) للمجلس التنفيذي، 12 و13 فبراير 2025؛
3) الدورة العادية الثامنة والثلاثون (38) للمؤتمر، يومي 15 و16 فبراير 2025.

2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لنجاح استضافة الدورة العادية الثامنة والثلاثين (38) للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفقا للتواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر
بشأن موعد ومكان انعقاد اجتماع التنسيق النصف السنوي السادس

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر المقرر** Assembly/AU/Dec.558(XXIV) الصادر في يناير 2015 والذي وافق على العرض الذي قدمته الدول الأعضاء لاستضافة الدورة العادية للمؤتمر في يونيو/يوليو 2023؛
2. **يستحضر كذلك** المقررين Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) و Assembly/AU/Dec.687(XXX) الصادرين في يناير 2017 ويناير 2018 على التوالي، فيما يتعلق باجتماع التنسيق النصف السنوي؛
3. **يقرر** أن تكون مواعيد عقد اجتماع التنسيق لنصف السنوي السادس ودورتي المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين السابقة له على النحو التالي:

1) الدورة العادية الثامنة والأربعون (48) للجنة الممثلين الدائمين في الفترة من 19 يونيو إلى 28 يونيو 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا
2) الدورة العادية الخامسة والأربعون (45) للمجلس التنفيذي في الفترة من 18 إلى 19 يوليو 2024، في أكرا، غانا.
3) اجتماع التنسيق النصف السنوي السادس للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في 21 يوليو 2024، في أكرا، غانا.

4. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم اجتماع التنسيق النصف السنوي السادس (6) وكذلك الاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفقا للتواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر
بشأن استضافة القمة الأفريقية حول الأسمدة وصحة التربة في الفترة من 7 إلى 9 مايو 2024 في نيروبي، كينيا

إن المؤتمر؛

1. **يشير** إلى إجازة عقد القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة في 2023/2022 من قبل الدورة العادية الأربعين للمجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.1144(XL) المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2022.
2. **يحيط** علما بتأجيل عقد القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة التي كان من المقرر عقدها في 2023/2022.
3. **يعرب عن تقديره** لقبول جمهورية كينيا استضافة القمة في الفترة من 7 إلى 9 مايو 2024.
4. **يعرب عن تقديره** لموافقة الوزراء المسؤولين عن الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة على خطة العمل العشرية للأسمدة وصحة التربة والوثيقة الإطارية لمبادرة التربة في أفريقيا في دورتهم الاستثنائية التي عقدت في مايو 2023.
5. **يجيز** عقد القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة في الفترة من 7 إلى 9 مايو 2024.
6. **يطلب** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز آلية التنسيق المركزية القائمة والمتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين من أجل عملية تنفيذ فعالة بعد القمة.
7. **يجدد التأكيد** على ضرورة ضمان وجود قيادة سياسية قوية والتزام ودعم في تنفيذ أنشطة ما بعد القمة.

مقرر
بشأن إعلان كمبالا الصادر عن القمة الأفريقية الثانية للبنّ لمجموعة الخمس والعشرين المنعقد في أغسطس 2023

إن المؤتمر،

1. **يشيد** بجمهورية أوغندا لاستضافتها مؤتمر القمة الأفريقي الثاني للبن لمجموعة العشرين في كمبالا، أوغندا، في 8 أغسطس 2023 تحت شعار **"تحويل قطاع البن الأفريقي من خلال إضافة القيمة"** والذي انعقد لحشد الدعم لهذه السلعة الاستراتيجية التي تحمل مفتاح إطلاق العنان لازدهار النمو الشامل في أفريقيا.
2. **يقر** بالتحديات والفرص التي تم تسليط الضوء عليها في تحول قطاع البن الأفريقي من خلال زيادة القيمة المضافة.
3. **يحيط علماً** بالتوصيات التي قدمها رؤساء الدول والحكومات في إعلان كمبالا الموقع في 8 أغسطس 2023
4. **يطلب** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعم اعتماد وإدراج البن كسلعة استراتيجية في خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وتعيين منظمة البلدان الأفريقية للبن باعتبارها الوكالة المعينة للاتحاد الأفريقي المسؤولة عن البن للعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على التحول الفعال لسلسلة قيمة البن في أفريقيا في إطار تنفيذ استراتيجية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن تعزيز التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية.
5. **يؤكد مجددا** ضرورة ضمان وجود قيادة سياسية قوية والتزام ودعم في أنشطة تنفيذ ما بعد القمة.

مقرر

بشأن عقد قمة خاصة لجدول أعمال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في مرحلة ما بعد مالابو في 2025

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما** بتوصية المجلس التنفيذي الواردة في تقرير الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة المنعقدة في نوفمبر 2023؛
2. **يعرب عن تقديره** لأهمية وضع خطة التنفيذ العشرية اللاحقة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية قبل انتهاء سريان إعلان مالابو للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في عام 2025؛
3. **يقدر كذلك** الخطوات الاستباقية التي اتخذتها المفوضية لإعداد خطة تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في مرحلة ما بعد مالابو في وقت مبكر؛
4. **يلاحظ** التقدم البطيء الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ جدول أعمال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على النحو الوارد في تقرير الاستعراض الرابع للبرنامج الذي يجرى كل سنتين، **ويدعو** إلى التعجيل بتنفيذ البرنامج في العامين المتبقيين؛
5. **يقرر** عقد قمة استثنائية في عام 2025 في كمبالا، أوغندا، لبحث أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في مرحلة ما بعد مالابو؛
6. **يطلب** من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بدعم من شركاء التنمية وضع خطة تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على مدى عشر سنوات وتنظيم القمة الاستثنائية.

مقرر
بشأن إنهاء الاستعمار في موريشيوس

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر المقررات** Assembly/AU/Dec.788(XXXIII) و Assembly/AU/Dec.812(XXXIV) و Assembly/AU/Dec.836 (XXXV) بشأن إنهاء استعمار موريشيوس.

2. **يحيط علما** بالحكم الصادر في 28 يناير 2021 عن الدائرة الخاصة للمحكمة الدولية لقانون البحار التي أيدت تأييدا تاما القرارات الرسمية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المؤرخ 25 فبراير 2019 وأكدت أنه كمسألة من مسائل القانون الدولي، يشكل أرخبيل شاغوس جزءًا لا يتجزأ من أراضي جمهورية موريشيوس.

3. **يحيط علما أيضا** بالمناقشات التي بدأت بين موريشيوس والمملكة المتحدة في نوفمبر 2022 بشأن ممارسة السيادة على أرخبيل شاغوس من أجل التوصل، وفقا للقانون الدولي، إلى اتفاق يشمل قيام موريشيوس بتنفيذ برنامج لإعادة توطين مواطنيها، ولا سيما المواطنين من أصل شاغوسي.

4. **يعرب عن قلقه** لعدم إحراز تقدم ملموس في المفاوضات نظرا للتأخيرات التي سببتها المملكة المتحدة في إبرام المتحدة.

5. **يدعو** المملكة المتحدة إلى التعجيل باستكمال المفاوضات وفقا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73، وحكم الدائرة الخاصة للمحكمة الدولية لقانون البحار لعام 2021، وبذلك، يتم إنهاء استعمار موريشيوس وأفريقيا.

مقرر بشأن تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما** بتقرير معالي السيد إيسوفو محمدو، قائد ومناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرئيس السابق لجمهورية النيجر، **ويعتمد** التوصيات الواردة فيه.
2. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.861(XXXVI) الصادر في فبراير 2023، الذي حدد موضوع عام 2023 "تسريع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"، **ويهنئ** قائد ومناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي على الإنجازات الملحوظة في تنفيذ موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023.
3. **يشير أيضًا** إلى دور القطاع الخاص في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لاسيما دور القطاع المالي من خلال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
4. **يقرّ** بأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هو مشروع شامل في سبيل تنفيذ أجندة 2063 **ويشيد** بما يلي:

1) تقديم كل من جزر القمر وإثيوبيا وملاوي عروض التعريفة الجمركية **ويوافق** على اعتماد عروضها التي تم التحقق منها تقنيًا؛

2) الدول الخمس (5) الشريكة في جماعة شرق أفريقيا (بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة) لنشر جداولها للالتزامات المحددة المعتمدة في القطاعات الخمسة ذات الأولوية في الجريدة الرسمية؛

3) الدول الأعضاء[4] الـ27 في الاتحاد الأفريقي التي اعتمدت استراتيجيات لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاستراتيجيات الإقليمية المعتمدة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

4) جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية التونسية لإطلاق الشحنة الافتتاحية الخاصة بكل منها والانخراط في التجارة التفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

5) توسيع نطاق التجارة الموجهة الثانية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من سبعة (7) دول في عام 2022 إلى خمسة وثلاثين (35) دولة من الدول الأعضاء المهتمة وهي: أنجولا، الجزائر، بوروندي، بوتسوانا، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، الكاميرون، الكونغو، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إسواتيني، غينيا الاستوائية، مصر، الجابون، غانا، كينيا، ليسوتو، موريشيوس، مدغشقر، ملاوي، المغرب، ناميبيا، نيجيريا، رواندا، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، سيشل، تنزانيا، تونس، توجو، أوغندا، زيمبابوي.

[4] بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إيسواتيني، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، السنغال، سيراليون، جنوب السودان، توجو، تونس، زامبيا، زيمبابوي.

5. **يشيد أيضا** بالعدد المتزايد لمبادرات الدول الأعضاء لاستضافة الأحداث القارية التي تعزز التجارة البينية الأفريقية، بما في ذلك استضافة:

1) المعرض التجاري الأفريقي الثالث (2023) الذي نظمته جمهورية مصر العربية بنجاح **ويرحب** بعرض الجمهورية الجزائرية لاستضافة المعرض التجاري الأفريقي الرابع في عام 2025؛

2) المؤتمر الثاني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن المرأة في مجال التجارة، الذي جمع أصحاب المصلحة المعنيين ودعم إبرام البروتوكول المتعلق بالمرأة والشباب في التجارة؛

3) الندوة الأولى للشباب لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل جمهورية زامبيا **ويعتمد** ندوة الشباب لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كحدث سنوي تنظمه الأمانة.

6. **يعتمد** الصكوك الرئيسية التالية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المبرمة في عام 2023:

1) النسخة الموحدة من الملحق رقم 2 بشأن قواعد المنشأ، **ويوعز** إلى مجلس الوزراء بالانتهاء من جميع الأعمال العالقة بشأن قواعد المنشأ لقطاعي السيارات والنسيج بحلول يونيو 2024؛

2) بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية **ويشيد** بجمهورية كينيا وجمهورية جنوب أفريقيا لعرضهما المشاركة في دعم التجارة الرقمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

3) بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن المرأة والشباب في مجال التجارة.

7. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.854(XXXVI)، الذي طلب من مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مراجعة المادتين 19 و21 من بروتوكول الاستثمار، **ويعتمد** المادتين 19 و21 المعدلتين.

8. **يوعز** إلى مجلس الوزراء باستكمال العمل العالق بشأن تطوير ملاحق بروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

9. **يرحب** بتفعيل صندوق التكيف لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتشكيل مجلس إدارة صندوق التكيف، **ويوعز** إلى مجلس الوزراء باختتام المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية التشغيلية للصندوق الأساسي.

10. **يوعز** بضرورة إعطاء أولوية الدعم المالي لصندوق التكيف لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء وتفعيل الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو شركات تجميع التجارة في الدول الأطراف، لتسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

11. **يلاحظ بقلق** عدم مساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **ويوعز** إلى لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بإعادة مبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي من الرصيد التشغيلي لعام 2021، على النحو المعتمد في المقرر (EX.CL/Dec.1143(XL)) الصادر في فبراير 2022.

12. **يدعو** البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية ومؤسسات التمويل الأفريقية الأخرى إلى الالتزام بتمويل المشاريع الإنمائية ذات الأولوية في القارة.

13. **يستحضر** ولاية مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويقرر** الاعتراف بمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كجهاز من أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.

14. يستحضر أيضًا المادة 28 من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن رصد ومراجعة اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويوعز** إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باتخاذ التدابير اللازمة لبدء مراجعة الاتفاق.

15. ينشئ اللجنة الفرعية لرؤساء الدول والحكومات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لرصد ومتابعة التنفيذ عن كثب ومعالجة القضايا المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك وفقا للمواد 9 و10 و11 و12 و13 من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

16. يطلب من مناصر/ قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، معالي السيد محمد إيسوفو، تقديم تقرير عن حالة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي السادس في يوليو 2024.

الإعلانات

إعلان بشأن
بناء جبهة موحدة لتعزيز قضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين

الديباجة

نحن المندوبون المشاركون في مؤتمر أكرا بشأن التعويضات المنعقد في أكرا، غانا في الفترة من 14 إلى 17 نوفمبر 2023، تحت عنوان "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة والتعويضات للأفريقيين" (المشار إليه فيما يلي باسم "مؤتمر أكرا للتعويضات" "أو "المؤتمر")، المنحدرين من جميع أقاليم قارة أفريقيا والأفريقيون في المهجر، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا والمملكة المتحدة؛

إذ نعرب عن تقديرنا العميق لفخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو-أدو، وحكومة وشعب جمهورية غانا والاتحاد الأفريقي للمشاركة في تنظيم وإدارة هذا المؤتمر، ولفخامة الرئيس غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي على الدعم والمساهمة التي قدمها الاتحاد لهذا المؤتمر؛

وإذ نقرّ، مع التقدير، بالبيانات والمساهمات القيمة التي أدلى بها رئيسي وزراء كل من بوروندي وبربادوس، ووزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للجماعة الكاريبية، ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكبار المسؤولين الذين حضروا هذا المؤتمر؛

وإذ نلاحظ أيضا مع التقدير العميق، العمل الذي قاده الممثل الدائم لحكومة غانا لدى الاتحاد الأفريقي في وضع تصور وصياغة ورعاية سير المؤتمر وغيره من الأنشطة السابقة للمؤتمر مع لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي أيضا. باعتبارها المساهمات الموضوعية والقيمة التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في التحضير للمؤتمر؛

وإذ ندرك أن مؤتمر أكرا للتعويضات انعقد بالتزام مشترك من أجل معالجة المظالم التاريخية والجرائم الضارة المرتكبة ضد الأفريقيون والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، من خلال الاستعباد والاستعمار والفصل العنصري عبر المحيط الأطلسي، ومعالجة أوجه عدم المساواة الموجودة في النظامين الاقتصادي والسياسي الدولي، مما يمثل دليلا على التزام الاتحاد الأفريقي بالنهوض بقضية العدالة التعويضية والتعافي للأفريقيين ولجميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي؛

وإذ نلاحظ أن مؤتمر أكرا للتعويضات يأتي تنفيذًا للمقرر الصادر في فبراير 2023 في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي أجاز اقتراح حكومة غانا بالتنظيم المشترك مع أصحاب المصلحة المعنيين واستضافة مؤتمر دولي حول "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين"؛

وإذ ندرك أنه في يوليو 2023، أجرى وفد رفيع المستوى من الاتحاد الأفريقي جولة دراسية إلى جمهورية بربادوس، بهدف بناء تعاون أقوى بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية في تعزيز أجندة التعويضات وتضميد الجراح العنصرية؛

وإذ نشير أيضًا إلى أن النتائج والتوصيات التي انبثقت عن الجولة الدراسية التي دعت إلى ضرورة تنفيذ مبادرات مشتركة تضمن تمثيل وجهات نظر المجتمع المدني في التعبئة والدعوة للتعويضات؛

وإذ نستحضر أنه في نوفمبر 2022، أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارًا (ACHPR/Res.543(LXXIII)2022) يؤكد من جديد أن المساءلة وتوفير سبل الانتصاف للجرائم الجماعية التاريخية، بما في ذلك العبودية والتجارة واستغلال التجار الأفريقيين المستعبدين والاستعمار والفصل العنصري جزء لا يتجزأ من مكافحة العنصرية المنهجية المستمرة والنهوض بحقوق الإنسان للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي؛

وإذ نستحضر كذلك أنه في أغسطس 2022، عقدت حكومة جمهورية غانا والاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجتمع المدني العالمي، قمة أكرا بشأن التعويضات والتعافي من أجل البناء على المحادثات الجارية داخل

القارة الأفريقية وخارجها واستكشاف سبل إنشاء منصة لاعتماد خطة موحدة عابرة للقارات بشأن التعويضات؛

وإذ نؤكد من جديد فهمنا الخاص والجماعي واستياءنا من الآثار العميقة والدائمة للرق والاستعمار والتمييز العنصري والاستعمار الجديد على الأفريقيين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وكيف أن هذه الآثار لا تزال تسبب معاناة كبيرة، واختلالا ثقافيا، واستغلالا اقتصاديا، وصدمات عاطفية، والتمييز غير المتناهي الذي عانى منه الأفريقيون والمنحدرون من أصل أفريقي عبر التاريخ؛

وإذ نؤكد أن الوفاء بالتعويضات يمثل ضرورة أخلاقية وقانونية متأصلة في مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وأن المطالبة بالتعويضات تمثل خطوة ملموسة نحو معالجة الأخطاء التاريخية وتعزيز الشفاء بين شعوب أفريقيا والمنحدرين من أصل أفريقي؛

وإذ نؤكد على الأهمية التاريخية لهذا التجمع والحافز لتفعيل الآليات والعمليات المقترحة و/أو القائمة لأصحاب المصلحة المتعددين على النحو الذي أوصت به الدورة العادية السادسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء لجنة أفريقية للخبراء بشأن التعويضات بهدف وضع موقف أفريقي موحد بشأن التعويضات والتعافي وإدراج برنامج عمل أفريقي كاريبي؛ وبحث إنشاء برنامج للعمل على مستوى الاتحاد الأفريقي بشأن المهجر سعياً لتحقيق هدف الوصول لمجتمع أفريقي عالمي؛

وإذ نعرب عن القناعة الثابتة بالحاجة إلى البناء على هذه الجهود والنتائج كأساس لإنشاء قاعدة متينة لتعزيز الوحدة وتنشيط المجتمع الأفريقي العالمي باعتباره علاجا لحملة أوسع نطاقا عبر القارات تكون مستدامة من أجل التعويضات؛

وإذ نجدد التأكيد على أهمية توفير الموارد والتعزيز الجماعي للإجراءات والمبادرات ذات الصلة التي يقودها المجتمع المدني داخل القارة الأفريقية وخارجها، وتعزيز حملة العدالة التعويضية الأفريقية العالمية الخالية من الازدواجية غير الضرورية في الجهود؛

نلتزم بموجب هذا بالقيام بمجالات العمل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على النحو التالي؛

مسترشدين بالمداولات الغنية للمؤتمر التي حضرها الخبراء القانونيون وصانعو السياسة والأكاديميون وأصحاب المصلحة من الاتحاد الأفريقي، والأفريقيون في المهجر عبر جميع أنحاء العالم، والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي، ومنطقة البحر الكاريبي، من بين آخرين.

التزامات مؤتمر أكرا للتعويضات والتوصيات المقدمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

1. **تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء وتأسيس لجنة للخبراء بشأن التعويضات، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بغرض إعداد سياسة أفريقية مشتركة بشأن التعويضات وإدراج برنامج أفريقي مشترك للعمل على مسألة التعويضات،** وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة ومع مراعاة المقترحات التالية:
   أ) العمل كنقطة مرجعية رئيسية للاتحاد الأفريقي في المسائل المتعلقة بالتعويضات والتعافي؛
   ب) التماس ورعاية وتعزيز المعرفة المتعلقة بالعدالة التعويضية في الاتحاد الأفريقي، من خلال وضع وتنفيذ المعرفة حول التعويضات بين مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجتمع الأفريقي العالمي؛
   ج) التواصل، ودعم ولاية المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالتعويضات في أفريقيا؛
   د) القيام بأية مهام أخرى قد يكلف بها ويحددها الاتحاد الأفريقي.

2. **إنشاء صندوق عالمي للتعويضات،** يكون مقره في أفريقيا وتدعمه المؤسسات والوكالات المتعددة الأطراف بما يتماشى مع أجندة العدالة التعويضية. يُكمل مثل هذا الصندوق جهود المبادرات المماثلة داخل القارة وخارجها، بينما يعمل كهيئة مستقلة وموجهة نحو ضمان الاستخدام الحكيم لمجموعة من الموارد لتعزيز حملة التعويضات، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبحث من قبل الدول الأعضاء، وفقا للإجراءات القانونية الواجبة؛

3. **إنشاء مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بتعويضات الأفريقيين،** على أن تتم التوصية ببحثه وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وبهدف المساعدة في دعم الدعوة الدولية وحملة التعويضات على المستوى العالمي. وسيتم تحديد الولاية الكاملة لهذا المبعوث الخاص، بالتشاور مع المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. سيعمل شاغل هذا المنصب على تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعويضات والتعافي.

4. **الاعتراف بجهود المجتمع المدني الأفريقي بشأن التعويضات:** حققت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال مديرية المواطنين الأفريقيين والمهجر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تقدمًا كبيرا في المشاركة والتعاون مع الشعوب الأفريقية من خلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتوسيع المشاركة مع مجتمع المهجر الأفريقي من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وللبناء على ذلك ومواصلة النهوض بالتمثيل العادل والمشاركة التي ستسترشد بها الخطابات اليومية حول التعويضات والعدالة التعويضية، نلتزم بدعم الشبكات والتحالفات والمبادرات الأفريقية ذات الصلة التي تعزز التآزر والتعاون بين الجهات ذات الصلة الفاعلة في حركة العدالة التعويضية.

5. **إنشاء إطار للشراكة العابرة للقارات بين الاتحاد الأفريقي ودول أمريكا اللاتينية والجماعة الكاريبية والمهجر الأفريقي في أوروبا وجميع المناطق الأخرى في العالم، بما في ذلك، حيثما يكون مناسبًا، منظمات المجتمع المدني ذات الصلة:** سيسعى هذا إلى تعزيز التعاون العالمي بين بلدان الجنوب، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال تعاون أقوى بين الاتحاد الأفريقي والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في الجزء الجنوبي من العالم مع عدد كبير من الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي. وسيدعم الإطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتسريع العمليات التي من شأنها تحفيز وضع الرسائل العابرة للقارات حول التعويضات، بما في ذلك الحاجة إلى التأكيد على أن التعويضات هي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وسيتم نشرها أيضًا لتعزيز بناء المعرفة عبر القارات وتبادلها بشأن التعويضات والتعافي.

6. **استكشاف الخيارات القانونية والقضائية للتعويضات:** سيتضمن ذلك المشاركة، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في مسألة كيفية تفاعل القانون الدولي مع أو دعم السعي للحصول على التعويضات، بما في ذلك إمكانية استكشاف خيارات التقاضي على أنظمة المحاكم الإقليمية والدولية، سيتطلب هذا الجهد من الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والجماعة الكاريبية ودول أمريكا اللاتينية، وأوروبا وجميع مناطق العالم الأخرى، من بين جهات أخرى، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، إلى إشراك الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى في الأسس القانونية للدعوة إلى التعويضات، بما في ذلك مسألة ما إذا كانت ممارسات الاستعباد والاستعمار والفصل العنصري ضد الأفريقيين تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقت ارتكابها. بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعم

الإجراءات التي يتم اتخاذها داخل القارة وخارجها من قبل الدول الأعضاء منفردة، وأحفاد ضحايا هذه الجرائم التاريخية وندعو الاتحاد الأفريقي إلى استخدام ثقله وراء الدعاوى القضائية المستقبلية للحصول على التعويضات.

7. **زيادة دور الأمم المتحدة**: يدعو أعضاء المؤتمر منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إلى عقد مؤتمر دولي، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تشارك فيه القوى الاستعمارية السابقة، بشأن مسألة التعويضات أيضًا. فيما يتعلق بتمديد عقد المنحدرين من أصل أفريقي، للاعتراف بالاستعباد والاستعمار والفصل العنصري عبر المحيط الأطلسي ومعالجتها.

8. **إنشاء فريق مرجعي قانوني**، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، سيتم إنشاؤه لدعم لجنة خبراء الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، من خلال تقديم المشورة القانونية بشأن مسألة التعويضات، بما في ذلك أفضل الممارسات القانونية بشأن التعويضات والتقاضي في أجندة التعويضات. ستوفر المجموعة المرجعية القانونية/الخبراء أيضًا القيادة الفكرية والمشورة، مستفيدة من دراسات الحالة العالمية، للتأثير على السياسات والدعوة إلى تطبيق المعايير العالمية لدعم العدالة التعويضية.

9. **رفع الأصوات المهمشة في حركة العدالة التعويضية**. يقر المؤتمر بأن أشكال التمييز المعاصرة، ولا سيما ضد النساء والشباب، تنبع من سياسات تمييزية وغير تمثيلية طويلة الأمد ومتأصلة في الاستعمار والفصل العنصري والاستعمار الجديد، والتي أدت إلى مزيد من الضغط على التنمية الشاملة في البلدان المستعمرة السابقة في الجزء الجنوبي من العالم. وعلى هذا النحو، يدعو المؤتمر إلى إجراء مناقشات سياسية حول التعويضات مصحوبة بإجراءات تظهر المساواة الاجتماعية والسياسية الحقيقية من خلال التمثيل العادل للأصوات المهمشة.

10. **جبهة موحدة لإصلاح الأنظمة والهياكل المالية العالمية**: يلتزم المندوبون بدعم حملة الدعوة التي يقودها فخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو-أدو وجمهورية غانا لإصلاح البنية التحتية المالية العالمية بهدف تحقيق ميثاق مالي عالمي تعويضي بطبيعته ومنصف اقتصاديا في نطاقه وممارسته. يتم حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية وغيرها من البلدان النامية والأقل نموا التي تأثرت سلبا من الاستعباد عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري وغيرها من أشكال الاستغلال، على دعم حكومة غانا والجهود المماثلة، بما في ذلك مبادرة بريدج تاون وبدعم من رئيسة وزراء جمهورية بربادوس ميا أمور موتلي، لمواصلة جهود التعويضات المشتركة في إطار النظام العالمي المتعدد الأطراف.

11. **زيادة وتنشيط دور أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في حملة التعويضات**: يدعو المندوبون في المؤتمر كذلك أجهزة الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، إلى اتخاذ تدابير ملموسة، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي من شأنها تعزيز واستدامة الروابط بين مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك صناعات الفنون والثقافة لتعزيز العدالة التعويضية والتعافي.

12. **العدالة المناخية والعدالة التعويضية**: لاحظ مندوبو المؤتمر أن أحفاد ضحايا الاستعباد والاستعمار عبر المحيط الأطلسي قد تعرضوا أيضًا لمخاطر تغير المناخ، بما في ذلك تأثير الأضرار البيئية التي سببتها قوى الاستعمار الاستغلالية ومن خلال النقل القسري للعمالة الأفريقية المستعبدة إلى مناطق أخرى. ولذلك، يلتزم المندوبون بدعم الجهود المبذولة من أجل تعويض السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعانون من تلك الآثار.

13. **استعادة القطع الأثرية الثقافية الأفريقية وحمايتها**: وضع موقف أفريقي موحد قوي بشأن استعادة الممتلكات الثقافية والتراث وإعداد إطار للعمل بشأن المفاوضات من أجل إعادة/استرداد الممتلكات الثقافية التي تم الاتجار بها بشكل غير مشروع من القارة وفقًا للمشاورات القارية بشأن استعادة الممتلكات الثقافية والتراث المنعقدة في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2021. ينبغي للخبراء الأفريقيين أن يسعوا إلى إنشاء شبكات من الخبراء الثقافيين الأفريقيين، وصانعي السياسات، والتجار المعتمدين وبائعي المزادات، وأمناء المتاحف، من بين آخرين، الذين يعملون في مكافحة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية والتراثية. وكما أكدت أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، ينبغي الاسترداد الكامل للثقافة والتراث والتحف المسروقة في أفريقيا إلى موطنها وحمايتها.

14. **الاستعمار الجديد**: تسليط الضوء على أن الدول الأفريقية لا تزال تواجه تداعيات الاستعباد والاستعمار والفصل العنصري عبر المحيط الأطلسي من خلال استمرار الاستعمار الجديد والاعتماد على القوى الاستعمارية السابقة. ومن ثم، فإنهم يدعون إلى إصلاحات فورية وعادلة وشاملة للبنية السائدة للمؤسسات المتعددة الأطراف من خلال التحقيق الكامل للمواقف الأفريقية الموحدة ذات الصلة. ولا سيما فيما يتعلق بتكوين وأساليب عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن ضمان وجود نظام دولي منصف وعادل من خلال تدابير ملموسة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعاملة الخاصة والتفضيلية، والمعاملة المشتركة ولكن المتباينة المسؤولية وآليات الخسائر والأضرار، وتخفيف عبء الديون، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة التحف الثقافية الأفريقية.

15. **اقتراح** عقد المؤتمر الدولي المعني بالتعويضات بشكل منتظم وتشجيع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي على عرض استضافة المؤتمر بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الآليات الأخرى ذات الصلة للحوار المتعلق بجوانب محددة من التعويضات للحفاظ على الزخم.

16. **التوصية** بأن يكون موضوع عام 2025 هو **"تحقيق العدالة لأفريقيا من خلال التعويضات"**.

الإعلان
حول التمويل الصحي والعمل المستدام لإنهاء الإيدز وما يتصل به من الأمراض المعدية وغير المعدية والأمراض المدارية المهملة في أفريقيا

نحن، رؤساء الدول والحكومات الحاضرين في **الحدث الرفيع المستوى حول تمويل الصحة واستدامة العمل للقضاء على الإيدز وما يتصل به من أمراض معدية وغير معدية وأمراض المناطق المدارية المهملة** الذي نُظم في أديس أبابا، إثيوبيا، في 17 فبراير 2023؛

الديباجة

إذ نحيط علما بأنه عند معالجة التصدي للإيدز، ستأخذ خارطة الطريق في الاعتبار معالجة التحديات الصحية الأخرى بما في ذلك السل، ومكافحة الملاريا والأمراض الاستوائية المتوطنة والمهملة، والأمراض غير المعدية والقضاء عليها، وتحسين صحة الأمهات والأطفال والمراهقين.

وإذ نحيط علما أيضاً بأن تعزيز الرعاية الصحية الأولية يمثل الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وجودتها والقدرة على تحمل السكان التكاليف، وخاصة السكان الضعفاء. وهذا أمر بالغ الأهمية للتحرك تدريجيا نحو التغطية الصحية الشاملة.

وإذ نحيط علما كذلك بالتحديات التي يواجهها الأمن الصحي، والذي يتأثر بتغير المناخ والنزاعات وانعدام الأمن الغذائي، وكلها تؤثر على صحة ورفاهية السكان المتضررين، وخاصة الأمهات والأطفال.

وإذ ندرك الأهمية الحاسمة للتغذية الكافية لسكان أفريقيا التي تدعم القدرة على مكافحة الأمراض الاستوائية المعدية والمهملة، فضلا عن منع الأمراض غير المعدية مثل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية أو تأخير ظهورها. وندرك أيضًا تأثير السرطان على السكان الأفريقيين، في جميع الفئات العمرية، مع وجود تحديات في توافر التشخيص والعلاج والرعاية ذات الصلة والقدرة على تحمل تكاليفها.

وإذ ندرك أيضاً أن الصحة والرفاهية ليست مسؤولية قطاع الصحة فحسب، بل تشمل جميع القطاعات الأخرى التي تساهم في رفاهية السكان الأفريقيين.

وإذ نشير ونؤكد على الالتزام الرفيع المستوى الذي أبداه رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون لمكافحة وباء الإيدز، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(1) تأسس برنامج أيدز واتش أفريكا في عام 2001 ككيان تابع للاتحاد الأفريقي ولديه تفويض لقيادة كسب التأييد والمساءلة وتعبئة الموارد لتسريع العمل لمكافحة وباء الإيدز. وتم توسيع ولاية برنامج أيدز واتش أفريكا لتشمل الملاريا والسل وجميع الدول الأعضاء الأخرى في عام 2012؛

(2) مقرر المؤتمر (AU/Dec.42(II/ الذي وضع أمانة برنامج أيدز واتش أفريكا تحت إدارة الشؤون الاجتماعية السابقة (إدارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية حاليا) التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تنسيق أكثر فعالية لأدوار وأنشطة برنامج أيدز واتش أفريكا؛

(3) مقرر المؤتمر (AU/Dec.395(XVIII/ بشأن تنشيط برنامج أيدز واتش أفريكا باعتباره أعلى منصة للدعوة وتعبئة الموارد والمساءلة على مستوى القارة فيما يتعلق بالإيدز والسل والملاريا؛

(4) مقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.619 (XXVII/ AU/Dec. بشأن برنامج أيدز واتش أفريكا الذي أحاط علماً بتقرير برنامج أيدز واتش أفريكا وأجاز التوصيات الواردة فيه، بما في ذلك التوصيات المتعلقة باستراتيجية الصحة في أفريقيا، وخطة عمل مابوتو، والتوصيات الواردة فيه، والإطار التحفيزي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030؛

(5) مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/810/(XXIV/ الذي يدعو جميع الشركاء إلى دعم المبادرات المتعلقة بالتخفيف من الأمراض غير المعدية وأمراض المناطق المدارية المهملة في أفريقيا بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

(6) مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.565 (XXIV) الذي اعتمد الوثيقة الإطارية لأجندة 2063 والنسخة الشعبية لأجندة 2063 "أفريقيا التي نريدها" هي إطار توجيهي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يدعو إلى القضاء على جميع الأمراض المدارية المهملة في أفريقيا بحلول عام 2030.

(7) مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1169(XLI)/ الذي اعتمد الموقف الأفريقي الموحد والإطار القاري بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة خلال الدورة العادية الحادية والأربعين للمجلس التنفيذي التي عُقدت في يوليو 2022، في لوساكا، زامبيا؛

(8) مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.503(XXII) بشأن اعتماد الموقف الأفريقي الموحد حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 (يناير 2014) والذي يتضمن "القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا" بحلول عام 2030 في إطار الركيزة الثالثة بشأن التنمية التي محورها الناس؛

(9) مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.649(XXIX) بشأن تقرير برنامج أيدز واتش أفريكا الذي أكد من جديد الالتزامات بهدف أبوجا البالغ 15% للتمويل المحلي للصحة؛

وإذ نشير أيضًا إلى إعلان الاستثمار في الصحة لاجتماع القيادة الأفريقية والتزامات أديس أبابا تجاه المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي من أجل زيادة تمويل الصحة لعام 2019، والذي دعا إلى التنسيق وتسريع التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة والحاجة إلى الاستثمار في الصحة لدفع تنمية رأس المال البشري كأساس للنمو المستدام؛

وإذ نشير كذلك إلى دخول معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية حيز التنفيذ في 5 نوفمبر 2021، والتي من شأنها تحسين الوصول إلى الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية بأسعار معقولة وعالية الجودة في القارة.

وإذ نحيط علما بالمقرر EX.CL/1352(XLI) الذي اعتمد الموقف الأفريقي الموحد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإيدز في عام 2021؛

وإذ ندرك مع الارتياح بأن خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لإغاثة المصابين بالإيدز (بيبفار)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا قد ساهموا بشكل كبير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا لمدة 20 عاما؛

وإذ نعرب عن قلقنا الشديد من أنه على الرغم من التقدم المحرز، وتأثره الكبير بالاضطرابات التي شهدتها جهود التصدي للإيدز بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، فإن وباء الإيدز لم ينته بعد وأن القارة ليست حاليًا على المسار الصحيح لتحقيق أفريقيا خالية من الإيدز بحلول عام 2030:

- يشكل السكان المعرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب ارتفاع خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية نسبة 70% من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم، وكانت نسبة 57% منها من أفريقيا؛
- تشكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين محركا رئيسيا لوباء الإيدز في أفريقيا؛ حيث أن ستا من كل سبع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة هم بين الفتيات. وشكلت النساء والفتيات نسبة 63% من جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2021؛
- سلوك المخاطرة بين الشباب والمراهقين الذين يشكلون 75% من سكان أفريقيا؛
- لا يزال التقدم يواجه عراقيل بسبب عوامل مختلفة مثل عدم كفاية مستويات التمويل، وضعف النظم الصحية بما في ذلك عدم كفاية الموارد البشرية للصحة، وضعف سلاسل توريد الأدوية والسلع الأساسية، وعدم كفاية مراقبة جودة المنتجات الطبية، وعدم كفاية تكامل خدمات فيروس نقص

المناعة البشرية مع السل، والصحة الإنجابية وصحة الأمهات والرضع والأطفال والمراهقين، والتهاب الكبد والسرطان وغيرها من الخدمات الصحية والتنموية؛

- هددت جائحة فيروس كورونا-19 بشكل غير متناسب النتائج بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأثر سلبًا على بروتوكولات الاختبار والعلاج، فضلاً عن توافرها؛

وإذ ندرك:

- أن الاستثمارات الحاسمة التي تمت في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية أدت إلى تحقيق مكاسب ملحوظة في متوسط العمر المتوقع، والانخفاض الكبير في الوفيات المرتبطة بالإيدز والإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- أن الاستثمارات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في أنظمة المختبرات والقوى العاملة وسلاسل التوريد وغيرها من المجالات أدت إلى زيادة تعزيز النظم الصحية، مما أتاح استجابة أكثر فعالية للأزمات الصحية الأخرى، مثل جائحة فيروس كورونا المستجد والإيبولا؛
- الدور الحاسم الذي اضطلع به القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والكيانات الدينية، وسيتعين عليهم القيام بذلك بشكل متزايد في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في المستقبل؛

فإننا نلتزم بشكل جماعي وفردي بما يلي:

1) تحمل المسؤولية الشخصية وتوفير القيادة الفعالة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومناصرة العلم، وحشد الدعم السياسي والمالي المحلي، وتعزيز القدرات الوطنية على الإشراف على الاستجابة الشاملة وإدارتها، ورفع مستوى الحوار بشأن الأمن الصحي المستدام؛
2) إيجاد بيئة هيكلية وقانونية وتنظيمية وسياسية مواتية تعالج فجوات العدالة المستمرة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزز المساواة بين الجنسين، وتحترم حقوق الإنسان، وتزيل التمييز والوصم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛
3) ضمان حصول الفئات السكانية الضعيفة التي يصعب الوصول إليها في المجتمع على خدمات وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية؛
4) إعادة تنشيط القيادة القارية للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال آليات برنامج أيدز واتش أفريكا واجتماع القيادة الأفريقية بشأن الاستثمار في الصحة لنجعل أنفسنا مسؤولين عن التقدم القاري؛

نلاحظ مع التقدير الخطوط العريضة لخارطة الطريق حتى عام 2030: "استدامة التصدي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية، وضمان تعزيز الأنظمة والأمن الصحي لتنمية أفريقيا"؛ وركائزها الستة: التمويل المتنوع والمستدام؛ ووصول الشباب والمراهقين إلى الأدوية؛ والتنسيق التنظيمي؛ وتصنيع الأدوية ووسائل التشخيص على المستوى المحلي/الإقليمي؛ وتعزيز العدالة الصحية والأمن الصحي والأنظمة الصحية؛ والقيادة والحوكمة والمشاركة المجتمعية والإشراف من أجل الاستدامة؛ **ونطلب** من المفوضية، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد وضع خارطة طريق محددة التكاليف بالكامل حتى عام 2030 وتقديمها إلى المؤتمر خلال دورته المقبلة.

ندعو المؤتمر إلى عقد دورة خاصة بعد مرور 10 سنوات على أبوجا+12 حول "استدامة مكافحة الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي والسل والملاريا، وضمان تعزيز الأنظمة الصحية والأمن الصحي في أفريقيا" في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز يوليو 2024؛

نطلب من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء، تنشيط عقد فعاليات برنامج أيدز واتش أفريكا واجتماع القيادة الأفريقية سنويًا خلال قمة رؤساء الدول والحكومات في يناير/فبراير؛

ندعو شركائنا، وخاصة خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لإغاثة المصابين بالإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي، والقطاع الخاص الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى دعم تنفيذ هذا الإعلان؛

نطلب من المفوضية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها دعم إعداد خارطة الطريق حتى عام 2030.

نطلب أيضًا من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان إلى المؤتمر في يناير/فبراير 2025 و2027 و2030.

إعلان أبيدجان حول عام الاتحاد الأفريقي للتغذية 2022

دعوة للعمل
"تسريع الاستثمار والتنفيذ والتنسيق لتحسين التغذية والأمن الغذائي في أفريقيا"

نحن، قادة العمل الحكومي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في أبيدجان، في 8 ديسمبر 2022، كجزء من تنفيذ خارطة الطريق لموضوع عام الاتحاد الأفريقي للتغذية 2022 بشأن المرونة التغذوية والأمن الغذائي لبحث التحديات المتعددة التي يفرضها الجوع وسوء التغذية في جميع أشكاله وتحديد الإجراءات والاستراتيجيات اللازمة للتصدي لها.

نشيد بقيادة فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، على جهوده الدعوية مع أقرانه والتي أدت إلى اعتماد الاتحاد الأفريقي موضوع عام 2022 وعلى استضافة هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي شاركت في تنظيمه كوت ديفوار. والاتحاد الأفريقي.

نشيد أيضًا بصاحب الجلالة ليتسي الثالث، ملك مملكة ليسوتو ومناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالتغذية، على أعماله الرامية إلى تعزيز التغذية في القارة.

نعرب عن امتناننا لقادة أفريقيا من أجل التغذية لجهودهم في تعزيز أجندة التغذية في القارة منذ عام 2018.

نشيد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك بجميع الشركاء وأصحاب المصلحة لتعاونهم ودعمهم في الدعوة إلى تهيئة بيئة مواتية لتمويل التغذية والاستثمار فيها في حالات السلم والاستقرار، وكذلك في أوقات النزاعات والأزمات بجميع أنواعها.

1. بالنظر إلى الرؤية المتبصرة لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، فضلا عن التطلعات الأفريقية المشتركة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي استنادا، من جملة أمور أخرى، إلى إمكانات السكان الذين يتمتعون بتغذية جيدة ويتمتعون بصحة جيدة. مع التركيز بشكل خاص على النساء والمراهقين والأطفال؛
2. الإحاطة علما بالسياسات القارية والالتزامات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إعلان ملابو بشأن الأمن الغذائي من أجل النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا [Assembly/AU/Decl.4 (XXIII)]، الذي يعترف بأن الأمن الغذائي وبدون تحسين التغذية لن يؤدي إلى تحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية الشاملة المرجوة، نظرا للعدد المتزايد من الأشخاص المتضررين من الجوع وسوء التغذية؛ والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية 2015-2016؛ ومقرر المؤتمر بشأن التغذية المدرسية المنزلية لعام 2016 (Assembly/AU/Dec.589 (XXVI))، من بين أمور أخرى.
3. وإذ ندرك، علاوة على ذلك، أهداف التغذية العالمية التي وافق عليها مؤتمر الصحة العالمي، والخطوط التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية لتحقيق هذه الأهداف؛ ومع أخذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الاعتبار، ولا سيما الأهداف 1 و2 و3 و4 و5 و6 و10 و13 و17؛
4. وإذ ندرك أن رأس المال البشري هو مفتاح التنمية وأنه يساهم في تحسين حياة الأفراد، فضلا عن زيادة مكاسب البلدان ومداخيلها؛
5. الاعتراف بالأمن التغذوي، بالإضافة إلى الأمن الغذائي، باعتباره مسألة رئيسية من قضايا حقوق الإنسان والجهود المشتركة لمعالجة أزمة الغذاء القارية من أجل تلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً من الناحية التغذوية بشكل مباشر (مثل النساء في سن الإنجاب والرضع والأطفال الصغار).

6. وإذ نحيط علما بنتائج الدراسة المتعلقة بتكلفة الجوع في أفريقيا، بما في ذلك تأثير نقص التغذية لدى الأطفال على الصحة والتعليم والإنتاجية، ونؤكد أهمية التعاون المتعدد القطاعات بين جميع القطاعات؛
7. وإذ عقدنا العزم على ضمان مواءمة الأهداف الاستراتيجية الوطنية مع أجندة التغذية والأمن الغذائي القارية والعالمية من أجل التنفيذ المتبادل والمساءلة؛
8. وإذ نلاحظ بقلق انتشار الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله في القارة، فضلا عن أسبابه الجذرية المعقدة والمتعددة العوامل؛
9. وإذ نلاحظ بقلق أنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في العديد من البلدان، فإن التحديات لا تزال تقوض جهود الدول الأعضاء، بما في ذلك التأثير المتزايد والسلبي لتغير المناخ على الأمن الغذائي والصحة والحماية الاجتماعية وإمدادات المياه والصرف الصحي، وهي أمور أساسية لتحقيق تَغذِيَة جيدة.
10. الاعتراف بالتغذية كعامل من عوامل التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود لسكاننا ومجتمعاتنا وبلداننا الأفريقية؛
11. تسليط الضوء على "المبادرة الجديدة بشأن العمل المناخي والتغذية ومبادرة الأغذية والزراعة من أجل التحولات المستدامة التي تم إطلاقها في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في شرم الشيخ، والتي تدعو إلى التركيز على جهود التكيف مع تغير المناخ وبناء الصمود التغذوي ؛ ونحن نؤيد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المتعلقة بإنشاء صندوق المخاطر والأضرار؛
12. مع الإشارة إلى أن مجتمع التغذية العالمي يجعل من التغذية أجندة تنمية في القارة مع التركيز بشكل خاص على زيادة الاستثمار في أفريقيا.
13. وإذ نرحب بنتائج اجتماع أبيدجان الرفيع المستوى، والتي، مع الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة بالفعل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية في مجال التغذية، تدعو إلى تعزيزها واعتماد موقف أفريقي مشترك لمكافحة جميع أشكال سوء التغذية.

وفي هذا الصدد، ومن أجل تحقيق أهداف إعلان ملابو لعام 2014 حول القضاء على الجوع بسرعة كبيرة، وخفض معدلات التقزم لدى الأطفال إلى 10% ونقص الوزن إلى 5% بحلول عام 2025،
نتفق بموجبه على ما يلي:

1. العمل على القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، مع الأخذ في الاعتبار بشكل خاص الاحتياجات المحددة لجميع الأطفال، بما في ذلك الصغار والمراهقات والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، فضلاً عن الأشخاص الذين يعانون من الأزمات الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال في فترة الألف يوم بين الحمل وعيد الميلاد الثاني للطفل؛
2. **أن تأخذ في الاعتبار** النطاق الكامل لمحددات سوء التغذية والجوع التي تختلف من بلد إلى آخر، وخاصة ترابطها؛
3. اتخاذ إجراءات عاجلة وبناء شراكات قوية في نهج شامل ومنهجي وتآزري ومنسق من قبل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع البحوث والنساء والشباب، لتسريع التقدم في مجال التغذية والأمن الغذائي؛
4. اعتماد أنظمة غذائية زراعية مستدامة صحية ومراعية للمناخ وصديقة للبيئة، بما في ذلك استخدام أصناف محلية مقاومة للجفاف، وأنظمة صحية مرنة مع تغطية صحية شاملة، بما في ذلك أنظمة الصرف الصحي ومياه الشرب، والتعليم الفعال ومحو الأمية و أنظمة الحماية للجميع، بما في ذلك الأطفال الصغار والأشد فقراً والأكثر ضعفاً من الناحية التغذوية.

5. تعزيز إطار التنسيق الوطني المتعدد القطاعات والاستثمار فيه بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبحثية والنساء والشباب، من أجل تقارب التدخلات كنهج مناسب لتسريع تحسين الحالة التغذوية للسكان.
6. جعل برامج التغذية تراعي الفوارق بين الجنسين وتعالج بشكل مناسب العوائق المتعلقة بالجنسين التي تحول دون الوصول إلى برامج وخدمات التغذية الجيدة.
7. إدراج المستفيدين المستهدفين، وخاصة النساء والفتيات المراهقات، في تصميم البرامج وتنفيذها ومراجعتها وتحسينها لضمان تلبية احتياجاتهم الفريدة.
8. اعتماد، وفقا لواقع كل بلد، أساس مناسب لمنصة التنسيق لتسهيل المسؤولية والمساءلة لكل قطاع معني بمسألة التغذية، ولا سيما الزراعة والصحة والمياه/الصرف الصحي والتعليم/محو الأمية والتجارة والصناعة وتمكين المرأة وغيرها.
9. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري للتغذية وتشجيع اعتماد إطار سياسات قاري لدمج التغذية في برامج الصحة الوطنية والتنمية الزراعية والحماية الاجتماعية والتعليم. والتأكد أيضًا من دمج التدخلات التغذوية الأساسية في سياسة الرعاية الصحية الوطنية، بما في ذلك برامج المستشفى الجامعي الوطني والرعاية الصحية الأولية وخطط التأمين الصحي الوطنية، مع التأكد من أن برامج التنمية الزراعية الوطنية تشمل أهداف التغذية والصحة؛
10. جعل التغذية أولوية في البرامج والميزانيات الحكومية من خلال وضع واعتماد هدف لتمويل التغذية لضمان الموارد اللازمة للتنفيذ، والتي تشمل ميزانيات التغذية المخصصة والميزانيات القطاعية على حد سواء؛
11. تعبئة الموارد المالية والبشرية للتدخلات التغذوية ذات الأولوية، على المستويين المركزي والمحلي، بطريقة أفضل. التعبئة من خلال القطاع الخاص والتمويل المبتكر من الضرائب على بعض المنتجات المستوردة لضمان استثمارات البرامج الفعالة والمستدامة ذاتيا في مجال التغذية؛
12. تعزيز إدارة البيانات ونظم المعلومات، وتوليد المعرفة ونشرها لإرشاد عملية صنع القرار مع مراعاة تخصيص الميزانية الكافية لسيادة الدولة في بيانات التغذية؛
13. زيادة الاستثمارات الاستراتيجية لمعالجة التهديدات المتعلقة بالمناخ على الأمن الغذائي والتغذوي بشكل أفضل من أجل تحقيق الهدف طويل المدى المتمثل في الغذاء المستدام والآمن للجميع في أفريقيا.
14. تعزيز آلية رصد الالتزامات على المستوى القاري، وإمكانية تتبع التمويل والتدخلات التغذوية، بما يتماشى مع النظم الوطنية، من خلال إنشاء وكالة أفريقية لتنسيق التغذية تدعمها مكاتب إقليمية فرعية.
15. إنشاء وتعزيز المرافق القائمة للتعلم المتبادل وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
16. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى ضمان تنفيذ ومتابعة توصيات اجتماع أبيدجان الرفيع المستوى بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2022 حول القدرة على الصمود التغذوي والأمن الغذائي.
17. ندعو، بمناسبة انعقاد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، إلى تمديد أنشطة خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن موضوع العام إلى ما بعد عام 2022، في ضوء استمرار التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها القارة في مجالات التغذية والأمن الغذائي.

إعلان
حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 18 و19 فبراير 2024؛

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في دولة فلسطين والشرق الأوسط، وجميع الإعلانات والمقررات والقرارات السابقة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين بهدف تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نلاحظ بقلق شديد التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعدوان الوحشي الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من 17 عاما باستخدام الأسلحة المحظورة دوليا، واستهداف المدنيين والممتلكات والبنية التحتية؛

وإذ نلاحظ كذلك الأزمات المأساوية في غزة التي تنطوي على مبادئ مسؤولية الدول عن حماية المواطنين وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مع إفلات السلطات الإسرائيلية من العقاب، والوضع الإنساني المتردي والناجم عن استهداف المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والترحيل القسري لنحو مليون فلسطيني بما يخالف القانون الدولي؛

وإذ نعرب عن دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وعودة اللاجئين والاستقلال في دولتهم الفلسطينية القائمة جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل؛

وإذ **ندعو** المجتمع الدولي إلى الالتزام بالمبادئ المشتركة للإنسانية والعدالة، ونشدد على العمل الجماعي الضروري لوقف الفظائع والعدوان الذي طال أمده على دولة فلسطين،

وإذ نعرب عن استيائنا الكبير إزاء الكارثة الإنسانية التي تحدث في قطاع غزة بسبب القوات الإسرائيلية، وعدد الضحايا المدنيين، وتدمير الممتلكات، والتهجير القسري لسكانه، وعدم احترام حرمة المستشفيات وأماكن العبادة؛

وإذ نؤكد من جديد المكانة المركزية لقضية فلسطين العادلة، وثبات موقفنا وقراراتنا الداعمة استنادا إلى قيمنا المشتركة ضد الاستعمار والقمع والفصل العنصري، والتضامن الأفريقي التاريخي الراسخ مع الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع إلى الحرية وإقامة دولته المستقلة؛

وإذ ندعو كذلك إلى إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك نظام الاستعمار والفصل العنصري في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة؛

وإذ نعرب عن رفضنا للانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني من خلال مواصلة الحصار المفروض على قطاع غزة، وترسيخ نظام الفصل العنصري الذي يمارس التمييز على أساس الجنسية والدين.

نعلن بموجبه ما يلي:

1. **ندين بشدة** إسرائيل، القوة العسكرية المحتلة، لحربها الوحشية على قطاع غزة في أعقاب هجوم 7 أكتوبر 2023، واستخدامها القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد 2.2 مليون مدني غير مسلح، مما أدى إلى مقتل وإصابة الآلاف، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنّون.

2. **نندد** بالسياسات الإسرائيلية المتمثلة في تدابير العقاب الجماعي ضد المدنيين، وخاصة محاولات نقل سكان غزة بالقوة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية. إنّ هذه السياسات تتطلب تدخلا واستجابة دوليين فوريين.

3. **نشجب** الدعم غير المسبوق من بعض البلدان للاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أطلق العنان لإسرائيل للقيام بعملياتها العسكرية التي استهدفت المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، إضافة إلى تدمير البنية التحتية في قطاع غزة المحاصر بحجة "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

4. **وإذ نعرب عن قلقنا الشديد** إزاء إمكانية انتقال النزاع المستمر إلى لبنان والبلدان المجاورة الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط، **ندعو** جميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى التوقف فورا عن تقديم المزيد من الدعم للحرب على غزة؛

5. **نرفض** الانتهاك الإسرائيلي للقانون الإنساني الدولي، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة، باستهداف المستشفيات، والمراكز الطبية، والمرافق الإعلامية، واستخدام الأسلحة المحظورة دولياً، وندعم الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الانتهاكات.

6. **نشدد** على الحاجة الملحة لفتح ممرات إنسانية آمنة على الفور للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

7. **ندين** أيضا سياسة الاعتقالات الإدارية الإسرائيلية دون محاكمة **ونطلب** من السلطات الإفراج الفوري عن جميع السجناء الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين والمرضى، المحتجزين في ظروف قاسية بما يتعارض مع جميع الحقوق التي تكفلها القوانين السارية والمعاهدات الدولية.

8. **نؤكد من جديد** دعمنا لصمود الشعب الفلسطيني على أرضه ونواصل دعم التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

9. **نؤكد** على ضرورة تسوية القضية الفلسطينية لتحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين، وأحكام القانون الدولي، وجميع قرارات المجتمع الدولي، ومبادرة السلام العربية، ومقررات الاتحاد الأفريقي، واسترشادا برؤية فخامة الرئيس محمود عباس ودعواته المتكررة لتحقيق السلام.

10. **نؤيد** تجديد طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بهدف مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ولا يزال يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

11. **ندعو** جميع البلدان الأفريقية إلى دعم حملة الإغاثة العاجلة لقطاع غزة سعيا لوقف الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب الإسرائيلية، ونواصل دعم الجهود الرامية إلى رفع الحصار الإسرائيلي الجائر عن القطاع والتعجيل بعملية إعادة الإعمار.

12. **نطلب** من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي التقيد بأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوّض الأسس الجوهرية للنظام القانوني الدولي.

13. **نطلب أيضا** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إنهاء جميع التبادلات التجارية والعلمية والثقافية المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل وفقا لقرارات المجتمع الدولي، وخاصة الفقرة 5 من القرار 2334 (2016)، ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

14. **ندعو** المجتمع الدولي إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني وفقا لقرارات مجلس الأمن 605 الصادر في (1987) و673 الصادر في (1990) و904 الصادر في (1994)، استنادا إلى اتفاقيات جنيف والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة، بما في ذلك خلال دورتها الاستثنائية الطارئة المنعقدة في يوليو 2018.

15. **ندعو كذلك** المجتمع الدولي، والقوى العالمية الكبرى على وجه الخصوص، إلى تحمل مسؤولياتها لفرض السلام وضمان حقوق الشعبين.

16. **نعرب عن تقديرنا** للجهود الأفريقية الجارية لدعم الشعب الفلسطيني، لاسيما تقديم تحقيق قانوني إلى محكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري بشأن الآثار القانونية المترتبة على استمرار إسرائيل في انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاحتلال الذي طال أمده، والاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية.

17. **نشيد** بموقف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فكي محمد، بإدانة العدوان الوحشي الأخير على قطاع غزة وإبداء التضامن الأفريقي لدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

18. **نرحب ونشيد** بجمهورية جنوب أفريقيا لاتخاذها الخطوة الجريئة لرفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بانتهاكات إسرائيل الصارخة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لمنع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ("اتفاقية الإبادة الجماعية") فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة؛ **ونشيد كذلك** بجمهورية مصر العربية لفتحها حدودها لاستقبال اللاجئين الذين هم في أمس الحاجة إليها وتوفير الإغاثة الإنسانية من أجل إنقاذ حياة الشعب الفلسطيني.

19. **نرحب كذلك ونشيد** بالتدابير المؤقتة العاجلة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في 26 كانون يناير 2024 على إثر الطلب المقدم من جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن النزاع الدائر في قطاع غزة، والذي يدعم الاحترام العالمي للقانون الدولي وضرورة امتثال إسرائيل فوراً لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. **نشيد كذلك** بجمهورية جنوب أفريقيا وندعو إسرائيل إلى الامتثال الكامل للأمر المؤقت والاستجابة للدعوات المستمرة من الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى المحبة للحرية، من أجل وقف دائم لإطلاق النار من أجل المصلحة الجماعية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

20. **نؤكد** على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع الذي طال أمده، ولا سيما الاحتلال الإسرائيلي غير المبرر والمستمر، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية، وانتهاكات القانون الدولي دون مساءلة؛ وعملية السلام المتعثرة في تحد سافر للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. **فيما نؤكد من جديد** أن الحل السياسي القائم على رؤية الدولتين هو السبيل الأكثر جدوى لضمان السلام والاستقرار والأمن لشعوب ودول المنطقة.

21. **نؤكد من جديد** موقفنا بأن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

القراران

قرار
بشأن تأثير العقوبات والتدابير القسرية أحادية الجانب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين يومي 17 و18 فبراير 2024 في دورتنا العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نشير إلى مقاصد ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تؤكد، من بين جملة أمور، سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وسلامتها الإقليمية واستقلالها، فضلا عن الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل قارة متكاملة ومزدهرة؛

وإذ نؤكد من جديد إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص، من بين جملة أمور، على أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو تشجع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أحادية الجانب أو أي نوع آخر من التدابير الرامية إلى إكراه دولة أخرى للحصول على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية؛

وإذ نشدد على أن التدابير والقوانين القسرية أحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وميثاق الأمم المتحدة، والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول؛

وإذ نعيد تأكيد قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 161/76 المؤرخ 16 ديسمبر 2021 و135/78 و202/78 المؤرخ 19 ديسمبر 2023، وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 120/18 المؤرخ 30 سبتمبر 2011، والقرارات 14/24 المؤرخ 27 سبتمبر 2013 و21/27 المؤرخ 26 سبتمبر 2014 و36/30 المؤرخ 1 أكتوبر 2015، و10/36 المؤرخ 28 سبتمبر 20175 و21/37 المؤرخ 23 مارس 2018، و3/40 المؤرخ 21 مارس 2019، و15/43 المؤرخ 22 يونيو 2020، و5/46 المؤرخ 23 مارس 2022، و6/49 المؤرخ 31 مارس 2022، و13/52 المؤرخ 3 أبريل 2023، التي تدعوا الدول إلى عدم الاعتراف بالتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وعدم الاعتراف أو تطبيق هذه التدابير أو التشريعات التي تفرضها أي دولة عبر الحدود الإقليمية، والتي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها، ونؤكد على أن التدابير والتشريعات القسرية أحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والميثاق والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، ونؤكد أنه على المدى الطويل، تؤثر هذه التدابير بشكل سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم على المستوى الوطني بصفة عامة، وتثير الشواغل والأزمات الإنسانية في الدول المستهدفة؛

وإذ نقرّ بأن العقوبات الاجتماعية والاقتصادية والتدابير القسرية تشكل عقبات تعوق تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة؛

وإذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التأثير السلبي للعقوبات والتدابير القسرية أحادية الجانب على الحق في التنمية، وتعزيز العلاقات الدولية الودية والتجارة والاستثمار والتعاون، فضلا عن السلم والأمن والاستقرار؛

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء ازدواجية المعايير والخسائر البشرية غير المتناسبة والعشوائية للتدابير القسرية والعقوبات أحادية الجانب وآثارها السلبية على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في الدول المستهدفة؛

وإذ يساورنا قلق بالغ إزاء التأثير السلبي للعقوبات والتدابير القسرية أحادية الجانب على التنمية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام، وعلى موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024: **"تعليم أفريقي يواكب القرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلم الشامل والمستمر والجيد والملائم في أفريقيا"**؛

1. **ندين بشدة** استمرار تطبيق وإنفاذ بعض البلدان لمثل هذه التدابير أحادية الجانب كأدوات للضغط، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي، ضد أي بلد، وخاصة ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بهدف منع هذه البلدان من ممارسة حقها في السيادة وتقرير المصير؛

2. **نحث** جميع الدول على الامتناع عن فرض تدابير قسرية أحادية الجانب، وندعو الدول المعنية إلى إلغاء هذه التدابير، لأنها تتعارض مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وميثاق الأمم المتحدة، والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول على جميع المستويات، وتمنع التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول، وتؤثر أيضًا على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان؛

3. **نعترض بشدة** على الطبيعة التي تتجاوز الحدود الإقليمية للتدابير التي تهدد علاوة على ذلك سيادة الدول؛

4. **ندعو** جميع الدول إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها، واتخاذ التدابير حسب الاقتضاء، للتصدي لتطبيق التدابير القسرية أحادية الجانب أو آثارها خارج الحدود الإقليمية؛

5. **نحث** حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات المفروضة منذ فترة طويلة على حكومة وشعب زيمبابوي، لتسهيل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد. ونهيب بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنديا الشمالية أن ترفع جميع العقوبات المفروضة على زيمبابوي التي ورثتها عند انسحابها من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020 وجميع العقوبات الإضافية التي اعتمدتها بشكل مستقل. وننوه بالخطوات المتخذة، ومن بينها الحوار السياسي والتفاعلات الرفيعة المستوى بين زيمبابوي والاتحاد الأوروبي من أجل رفع العقوبات. ونحث كذلك الاتحاد الأوروبي على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إنهاء جميع العقوبات المتبقية؛

6. **ندعو** الولايات المتحدة الأمريكية والدول والمؤسسات الأخرى إلى رفع جميع التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة على حكومة جمهورية جنوب السودان وقيادتها وشعبها، سعيا إلى تعزيز التنمية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام، وأن تولي الأمم المتحدة الاعتبار الواجب لرفع حظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب السودان، وجميع العقوبات والتدابير القسرية الأخرى المفروضة من الهيئات الأخرى؛

7. **نحث** الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على دولة إريتريا؛

8. **نكلّف** لجنة الحكماء، مرة أخرى، بالضغط على عواصم البلدان التي فرضت عقوبات اقتصادية غير قانونية وغيرها من العقوبات على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من أجل رفعها الفوري وغير المشروط؛

9. **نؤكد من جديد** تضامننا مع شعوب زيمبابوي وجنوب السودان ودولة إريتريا في ممارسة حقها السيادي في تقرير مصيرها.

قرار بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
المفروض على جمهورية كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

إن المؤتمر،

1. **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الغير القانوني المفروض على كوبا، حكومة وشعبا؛
2. **يؤكد مجددا** دعمه الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛
3. **يعرف عن أسفه** إزاء تراجع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، **ويدعو** مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي والذي طال أمده دون مبرر؛
4. **يعرب أيضا عن أسفه** إزاء التدابير التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 نوفمبر 2017، والتي تعزز [الحصار؟] **ويعرب عن قلقه البالغ** إزاء اتساع نطاق طبيعة الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز - بيرتون (استنادًا إلى الفقرة 334 من الإعلان الوزاري لمجموعة الـ 77 لعام 2023، والذي يبقي على نفس اللغة المتفق عليها في عام 2022)؛
5. **يعرب عن قلقه البالغ إزاء الإدراج التعسفي لكوبا في القائمة الأحادية الجانب للبلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحظر والقيود المالية المفروضة على كوبا بسبب الحصار؛ وعليه، يدعو إلى حذف كوبا من تلك القائمة؛**
6. **يقر** بأن التأثير السلبي للحصار يتفاقم بل ويشتد قسوة في السياق الحالي، حيث تواجه كوبا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19؛
7. **يقر أيضا** بأن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ كوبا لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، ويشاطرها هذا القلق بسبب الأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف الأجندة المذكورة؛
8. **يؤكد مجددا أيضا** تضامنه مع شعب كوبا.